الإفصاح المحاسبى عن مخاطر الائتمان المصرفى طبقا للمعيار الدولى للتقارير المالية رقم (٧)

((مع دراسة ميدانية))

أستاذ دكتور
شوقى السيد فوده
أستاذ المحاسبة الخاصة
كلية التجارة – جامعة كفرالشيخ

دكتور
سيد عبدالفتاح سيد
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة – جامعة كفرالشيخ

الباحث
مصطفى كمال عطا الشلى

ملخص :

يهدف هذا البحث إلي دراسة أثر تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) علي تحسين مستوي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية المصرية .

ولتحقيق هذه الأهداف تم تقسيم هذا البحث إلى شقين، الشق النظري لتأصيل موضوع البحث واستطلاع الجهود السابقة في هذا المجال. والشق الميداني لإختبار فرض البحث، وذلك من خلال قائمة استقصاء مكونه من عدد ٢٢ بند ومقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية تتناول فرض البحث. وقد إعتمد الباحث في إختبار فرض البحث علي عينة من مسئولي الائتمان والمخاطر والديون المتعثرة في البنوك التجارية المصرية .

وقد توصل البحث إلي أن هناك تأثير ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) علي تحسين مستوي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية .

Abstract:

This Research aims to study the effect of the application of IFRS 7 on the level of accounting disclosure on the credit risk of banks in Egyptian commercial banks.

In order to achieve these goals, this research was divided into two parts, the theoretical aspect of the consolidation of the subject of research and the survey of previous efforts in this field. And the field segment For Test of the research hypothesis for the level of accounting disclosure for credit risk through a survey of 22 items divided into three main groups dealing with the imposition of research. The researcher relied on the test of the imposition of research on a sample of credit officials and the risk and bad debt in the Egyptian commercial banks

The research found that there is a statistically significant impact of the application of IFRS 7 on the disclosure of credit risk in commercial banks.

١- الإطار العام للبحث :

١/١ مقدمة البحث :

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم المصادر لتوصيل نتائج أعمال البنك ومركزه المالي إلي الجهات المختلفة ، ويتم الإفصاح من خلال التقارير المالية والتي تتضمن معلومات عن موارد البنك والتزاماته قبل الغير،وتفيد هذه المعلومات في بيان أوجه القوة وأوجه الضعف في المركز المالي للبنك ، وكذلك في تقدير مدي السيولة التي يتمتع بها البنك ، كما تفيد هذه المعلومات في تقييم أداء البنك وتقدير درجة المخاطر (العيسي ، ١٠١٢ ، ص ١٠٦) .

ونظراً لتغير جوانب كثيرة في إعداد التقارير المالية منذ نشر أول مجموعة من البيانات المالية ، حيث كانت الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية تمثل أهم المعلومات الأكثر أهمية في الماضي ، ولكن حالياً الإفصاحات تعتبر جزأ لا يتجزأ من القوائم المالية ، ومتطلبات الإفصاح تزداد يوما بعد يوم ، وكانت تلك الخطوة في مجال إدخال معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standard (IFRS) (Pasternak, 2011, p. 4) .

أصبحت إدارة المخاطر في البنوك أكثر أهمية، خاصاً بسبب استخدام أدوات مالية أكثر تعقيداً وابتكاراً ، وكذلك تقييم ومراقبة المخاطر الناتجة عن هذه الأدوات المالية وتعمل البنوك تحت نظام فريد من الرقابة العامة في شكل جهات الرقابة المصرفية ، ومجموعة شاملة من القوانين واللوائح المصرفية بالمقارنة مع العديد من القطاعات الأخري ، وكذلك تواجه البنوك طبقة إضافية من المخاطر الناتجة عن العمل في بيئة متقلبة مثل مخاطر الإئتمان والمخاطر المصرفية الأخري التي تهدد بقاء البنك ونجاحه ، ونظراً لأهمية إدارة المخاطر في البنوك يتطلب منها الإفصاح عن سياسات إدارة المخاطر وتقييمها بما يتماشي مع متطلبات لجنة بازل ومتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) (Lipunga, 2014, p. 155) .

ولقد نال الإفصاح عن المخاطر الكثير من الإهتمام بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، ونتيجة لذلك زاد الطلب علي الإفصاح عن مخاطر البنوك من قبل أصحاب المصالح ، حيث يوفر الإفصاح عن المخاطر معلومات لمستخدمي التقارير المالية لأنها تمكنهم من تقييم المخاطر التي تؤثر علي أداء البنك الإقتصادي في المستقبل ، حيث أن الإفصاح عن المخاطر يمثل أمر في غاية الأهمية في سوق المال ، حيث أنه يزود المستثمرين بالمعلومات حول المخاطر المرتبطة بالأهداف الإستراتجية ، ويؤدي إلي القضاء علي عدم التماثل في المعلومات (Mensah, 2017, p. 447) .

ويحتوي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) بشكل عام علي متطلبات أكثر تفصيلاً عن الإفصاح من المعلومات النوعية والكمية عن مخاطر البنوك ، ويتم الإفصاح عن هذه المعلومات حول المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية في البيانات المالية أو في بيان أخر مثل تقارير الإدارة ، ويتضمن الإفصاح عن المعلومات النوعية وصفاً للأهداف والسياسات وإدارة ومراقبة هذه المخاطر ، ويوفر الإفصاح الكمي المعلومات عن مستوي المخاطر ، ووجود تلك المعلومات عن المخاطر يعطي للمستخدمين لمحة عامة عن استخدام الأدوات المالية من قبل المنشأة والتعرض للمخاطر الناتجة عن ذلك (Kryvych & Makarenko, 2013, p. 6) .

ويعتبر البنك كمؤسسة مالية مانحة للائتمان والذي يمثل الجزء الأكبر من عمل البنك والذي لا يخلو من المخاطر ، ومن هنا يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر ، ولما كانت التقارير المالية من أهم مصادر الحصول علي المعلومات التي يعتمد عليها متخذ القرار فان

التي يعتمد عليها متخذ القرار فان الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان في تلك التقارير المالية يساعد في ترشيد القرارات في السوق المصرفي .

٢/١ طبيعة مشكلة البحث :

نشر مجلس الإستقرار المالي عام ٢٠١٢ ورقة بعنوان"تحسين جودة معلومات المخاطر المفصح عنها من قبل البنوك " والتي أكدت أن متطلبات الإفصاح الحالية في البنوك كثيرة جداً وأحياناً متداخلة مما يضعف الإعتماد عليها ونتيجة لذلك عدم كفاية تقييم المخاطر ، وبالتالي إثارة أزمة في الأسواق المالية ممكنة (Kryvych & Makarwnko, 2013 , p.1).

عدم كفاية الإفصاح المحاسبي من قبل البنوك عن المعلومات المحاسبية المنشورة التي تخدم مستخدمي القرارات ،فقد ساهم ذلك في الأزمة المالية وذلك لأن المستثمرين غير قادرين علي الحكم علي المخاطر التي تتعرض لها البنوك ،كما يحتاج المستثمرين في البنوك إلى المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي يتعرضون لها من أجل أن يكونوا قادرين علي تقييم تلك المخاطر بشكل صحيح ،مع ذلك خلال الأزمة المالية الأخيرة وجد المستثمرون إنهم لم يكن لديهم ما يكفي من المعلومات المناسبة لتقييم هذه المخاطر الأمر الذي يؤدى إلي زيادة كبيرة في تكاليف التمويل . (sowerbutts&Zimmerman,2013,p.327)

ويتفق كثير من الباحثين أن واحد من أهم أسباب هذه الأزمة هو الإستخدام غير الملائم للأدوات المالية المعقدة والغير مفهومة والتي أدت إلي غموض في النظام المالي العالمي ونظراً لوجود علاقة قوية بين الأزمة وأنواع معينة من الأدوات المالية كانت المعايير المحاسبية لهذه الأدوات تخضع لتدقيق شامل لتحسين وتطوير تلك المعايير المرتبطة بتلك الأدوات (Huion, 2010, p. 43) .

واعترافاً بأهمية الإفصاح عن المخاطر ، عزز واضعو المعايير الإصلاحات التنظيمية في السنوات الأخيرة ، ويشمل ذلك إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(٧)وكذلك مقررات بازل (Nahar, et. al, 2016, p. 478) .

مما سبق يتضح لدي الباحث عدم كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان ويكتفي بالإشارة عن بعض المعلومات المتعلقة بتكوين المخصصات لمقابلة المخاطر المؤكدة ، إلا أنه لا يفصح عن باقي الجوانب الهامة المتعلقة بتلك المخاطر والضوابط اللازمة للحد من تلك المخاطر، وكذلك وجود قصور في السياسات المتبعة في تكوين مخصصات الديون المشكوك فيها وإعدام الديون والاكتفاء بذكر أن إعدام الديون يتم في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيال تحصيل تلك الديون ، كذلك يلاحظ وجود قصور في الإفصاح المحاسبي فيما يتعلق بالأصول المقدمة كضمان والقيمة الحالية لها ، وهل هي كافيه لتغطية الدين أم لا؟ وكذلك عدم الإفصاح عن مدى توافق تواريخ استحقاق الأصول والخصوم وبالتالي فان التقارير المالية تأتى قاصرة عن توفير معلومات مناسبة تمكن مستخدميها من التعرف على مخاطر الإئتمان وقدرة البنك في إدارة تلك المخاطر وطرح الحلول المناسبة لذلك في ظل بيئة تتصف بالديناميكية والتغيرات السريعة

وفي ضوء ما تقدم يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال البحثي التالي :

ما هو تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) علي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية ؟

٣/١ هدف البحث :

- يتمثل هدف البحث في دراسة تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) علي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان المصرفي فى البنوك التجارية .

٤/١ أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث العلمية والعملية في النقاط التالية :

١/٤/١ الأهمية العلمية :

تتمثل الأهمية العلمية للبحث في النقاط التالية :

أ- يعد موضوع الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان من المتطلبات الهامة والضرورية والتي أوردتها كل من المعايير المحاسبية الدولية ومقررات لجنة بازل للرقابة علي أعمال البنوك كشرط من شروط ممارسه العمل المصرفي في بيئة الأعمال المصرية .

ب- يساعد الإفصاح المحاسبي علي سلامة العرض بما تحتويه القوائم المالية والالتزام بالمفاهيم المتعارف عليها في مهنة المحاسبة والمراجعة (فوده ، ٢٠١٣ ، ص ١٢٩)

ج- يتطرق البحث للإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان المصرفي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) ومقررات بازل والتي سيتم تطبيقها بحلول عام ٢٠١٩ والتي لم تتناولها الكثير من الأبحاث العلمية وبالتالي تمثل تلك الدراسة إضافة للأدب المحاسبي .

د- تساعد هذه الدراسة القارئ علي الفهم الكامل لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) من قبل البنوك التجارية .

٢/٤/١ الأهمية العملية :

تتمثل الأهمية العملية للبحث في النقاط التالية :

أ- الإفصاح المحاسبي عن المخاطر يعكس أهمية وقدرة البنك في الوفاء بالتزاماته والتأكد من أن البنك ليس في حالة إعسار مالي.

ب- الإفصاح المحاسبي عن المخاطر التي يتعرض لها البنك يبعث الثقة في نفوس مستخدمي القوائم المالية وبالتالي زيادة الودائع والمدخرات في البنوك.

ج- الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان يعكس صورة حقيقية لمدي قدرة إدارة البنك في معالجة تلك المخاطر وأثرها علي رأس مال البنك.

د- تنبع أهمية الدراسة كونها تهتم بالإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان المصرفي والذي ينعكس بدوره علي إهتمام مستخدمي القوائم المالية للبنوك.

هـ- وضع أسس محددة للتقرير عن مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية يساعد الكثير من الباحثين في المستقبل علي فهم طرق الإفصاح عن المخاطر بالبنوك التجارية.

٥/١ فرض البحث :

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وأهدافه يمكن صياغة الفرض الرئيسي عن النحو التالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) علي تحسين مستوي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية العاملة في البيئة المصرية

٦/١ منهج البحث :

يعتمد علي ثلاث عناصر رئيسية هي نموذج البحث ، أسلوب البحث ، وأداة البحث كما يلي :

١/٦/١ يعتمد هذا البحث علي التكامل بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي علي النحو التالي :

(أ) المنهج الإستنباطي :

تم الإعتماد علي المنهج الإستنباطي لبناء الإطار النظري للبحث بهدف بلورة الجوانب النظرية التي تسعي إلي بيان أثر الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان المصرفي في البنوك

المصرفي في البنوك التجارية وذلك من خلال الإطلاع علي المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدراسات والأبحاث العلمية وما يمكن التوصل إليه من المراجع المرتبطة بموضوع البحث .

(ب) المنهج الإستقرائى :

تم الإعتماد علي المنهج الإستقرائي في الدراسة الميدانية لعينة ممثلة من المديرين والعاملين في البنوك التجارية المصرية وذلك بغرض تحديد مدي كفاءة وفاعلية عملية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان المصرفي من خلال المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم (٧) ومقررات بازل ثم اختبار فروض البحث والوصول إلي نتائج وتوصيات البحث .

٢/٦/١ أسلوب البحث :

تم استخدام الأساليب الكمية والإحصائية الملائمة والتي تخدم البحث والتي تمكن الباحث من إختبار الفرض الإحصائي ، وسوف يعتمد الباحث علي أسلوب برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical package for social sciences (SPSS) في تحليل البيانات وإستخراج النتائج الخاصة بالبحث .

٣/٦/١ أداة البحث :

أ - جمع البيانات عن طريق المقابلات الشخصية مع إفراد العينة من أجل توضيح بعض الأسئلة الموجودة بقائمة الاستقصاء والهدف منها وتوضيح بعض المفاهيم الواردة بقائمة الاستقصاء .

ب- يتم من خلال إعداد قائمة الإستقصاء وتعد وفق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) IFRS ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ، ومن هنا يتم تصميم قائمة الإستقصاء بناء علي مقياس ليكرت الخماسي Likert Scale لقياس إستجابات أفراد العينة والتي يتم ترجيحها بأوزان نسبية محصورة من (٥,٤,٣,٢,١) والوقوف علي مدي كفاءة البنوك المصرية في الإفصاح عن مخاطر الإئتمان التي تتعرض لها .

٧/١ حدود البحث :

تتمثل حدود البحث في النقاط التالية :

أ- يقتصر علي البنوك التجارية دون التطرق إلي البنوك الإسلامية والمتخصصة في البيئة المصرية .

ب- يقتصر البحث علي دراسة الإفصاح عن مخاطر الإئتمان للقروض المصرفية دون التطرق للمشتقات المالية .

٨/١ خطة البحث :

تتمثل خطة البحث في المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار العام للبحث .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

المبحث الثالث : الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية .

المبحث الرابع : مدخل مقترح للإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧).

المبحث الخامس : دراسة ميدانية للإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧).

المبحث السادس : خلاصة ونتائج وتوصيات البحث والدراسات المستقبلية

٢- االمبحث الثانى : الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

١/٢ استقراء الدراسات السابقة :

الدراسات التي تناولت الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) لم تكن كثيرة بالشكل الكافي وذلك بسبب وجود تعديلات كثيرة تناولت المعيار الدولي وأن التطبيق الفعلي لم يكن بعيداً ونتناول فيما يلي عدد من تلك الدراسات :

حيث قامت دراسة AlMutawaa(2010) باختبار المستوي العام للامتثال في التقارير السنوية لعام ٢٠٠٦ للشركات الكويتية وعددها ١٧٦ شركة المدرجة بالبورصة لمعايير التقارير المالية الدولية وتم اختيار عدد ١٢ معيار منها ifrs7. وكذلك فحص أثر ما اذا كان الامتثال للمعايير المالية الدولية يتوقف علي (حجم الشركة- السيولةالربحية -نوع الصناعة- عمر الشركة) وتوصلت الدراسة إلي أن مستوي الامتثال للمعايير وصل إلي نسبة ٦٩% من الافصاحات المطلوبة وفقا للمعايير التي تم اختيارها، وأن حجم الشركة ونوع الصناعة لهما علاقة ايجابية مع مستوي الإفصاح المطلوب.

كما هدفت دراسة (Vicent (2011 إلي دراسة تحديد أثر معرفة وجهة نظر مستخدم الأدوات المالية في الإفصاح عن مخاطر تلك الأدوات وشملت المخاطر مخاطر (الائتمان-السوق-السيولة) ، كما هدفت إلي معرفة مدي استفادة المستثمرين من الإفصاح عن المخاطر وهل لديهم الفهم الكامل بها وذلك من خلال دراسة قام بها معهد المحللين الماليين لمستخدمي الأدوات المالية ، وتوصلت الدراسة إلي أن الإفصاح عن المخاطر إلي حد ما كان علي نطاق واسع وفقا للمعيار IFRS7 وجاء بقدر كبير من المعلومات ، وأن هناك إنخفاض مستوي رضا المستخدم عن هذه الإفصاحات وذلك يرجع إلي عدة أسباب (أ) إفصاحات عن مخاطر يصعب فهمها ويرجع ذلك إلي نقص في عرض تلك المخاطر وأن عرضها كان بطريقة جزئية . (ب) الإفصاحات النوعية عن المخاطر فقيرة بالمعلومات المفيدة. (ج) انخفاض ثقة المستثمرين في موثوقية الإفصاحات الكمية . (د) انخفاض الإفصاح عن جودة المعلومات في الإفصاح عن تلك المخاطر .

أما دراسة Gebhardt (2011) فهدفت إلي دراسة معرفة النتائج والآثار المترتبة علي اعتماد IFRS7 علي نوعية المعلومات المحاسبية في البنوك وذلك فيما يتعلق باحتساب خسائر القروض وتمت الدراسة علي البنوك الأوربية.،وتوصلت الدراسة إلي أن البنوك تعترف بخسائر القروض بطريقة ضعيفة بعد اعتماد IFRS7 وتقوم بإظهارها في وقت بسيط ، وأن المعلومات التي تظهرها البنوك أقل وغير مفيدة في اتخاذ القرارات .

أما دراسة Pasternak (2011) فقد هدفت إلي دراسة تطور IFRS7 فيما يتعلق بإفصاحات المخاطر في البيانات المالية بالتطبيق علي الشركات الكبرى المدرجة في بورصة يورونكست للفترة من (٢٠٠٧-٢٠٠٩) ، وتوصلت الدراسة إلي أن مستوي الإفصاح في البيانات المالية في بداية تطبيق المعيار كان ضعيفا ، وأن الفترة محل الدراسة وهي (٢٠٠٧-٢٠٠٩) لا توجد تغيرات كبيرة في IFRS7 فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر نوعية أو كمية ولا تختلف عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٧ ولكن التقرير السنوي قد زاد في الحجم والذي يكشف عن حقيقة أن التقرير السنوي ذو أهمية أكبر للمساهمين من البيانات المالية نفسها كذلك أن الأزمة المالية لم تظهر تطور في الإفصاح عن المخاطر في تطبيق IFRS7 لا في البيانات الكمية أو الجودة .

بينما هدفت دراسة (2012) Amoaka إلي دراسة تحديد درجة امتثال البنوك المدرجة في بورصة غانا للمعايير الدولية للتقارير المالية مع الإشارة للمعيار IFRS7وذلك لعدد ٦ بنوك في الفترة من (٢٠٠٨ -٢٠٠٩) ، وتوصلت الدراسة إلي أن هناك درجة عالية من الامتثال للمعيار IFRS7 ، وأن الفترة الزمنية كانت قصيرة وهي عام من بداية تطبيق المعيار وبالتالي فهي لا تظهر الامتثال علي المدي الطويل .

كما هدفت دراسة (2013) Tahat إلي تقييم أثر المعيارIFRS7 على سياسات الإفصاح من الشركات المساهمة الاردنية في التقارير السنوية لعام ٢٠٠٧م ، ودراسةأهميةقيمةالإفصاحات المخاطر الناتجة عن المؤسسات المالية وتوصلت الدراسة إلي أن تنفيذ IFRS7 كان له تأثير كبير على ممارسات الإفصاح في الشركات الأردنية بالمقارنة بالمعايير الدولية IAS30-32 ، وأن المقارنة بين القوائم المالية داخل الصناعة قد تحسنت بعد تطبيق المعيار IFRS7 .

كما هدفت دراسة (2014) Wang إلي دراسة تأثير اعتماد IFRS7 على الكشف عن المخاطر في التقارير المالية السنوية للبنوك المدرجة في أوروبا الغربية على عينة من البنوك عددها ٣٠ بنك في الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) . وكذلك معرفة العلاقة بين خصائص البنك وجودة الإفصاح المحاسبي،وتوصلت الدراسة إلي أن تطبيق IFRS7 يحسن من الإفصاح عن المخاطر في التقرير المالي السنوي للبنوك التجارية . وكذا يوجد هناك علاقة بين حجم البنك والكشف عن المخاطر في التقارير . وأن ملكية الحكومة في البنوك متوسطة الحجم يدعم من الإفصاح عن المخاطر . وأن تطبيقIFRS7 يقلل من الاختلافات بين البنوك .

وتناولت دراسة (2015) Sarea دراسة مستوي الالتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧)من قبل الشركات المدرجة في بورصة البحرين لعدد٢١ شركة لعام ٢٠١٣. وتوصلت الدراسة إلي أن مستوي الإلتزام يتفاوت حسب الصناعة وأن أعلي مستوي إمتثال لقطاع الإستثمار . وأن جميع الشركات المدرجة تمتثل للمعيار الدولي لإعداد للتقارير المالية رقم ٧ ، كذلك أن الامتثال يؤدي إلي تحسين نوعية المعلومات ويزيد جودتها .

بينما هدفت دراسة (2016) Dana إلي تحليل شكل ومدي إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في جمهورية التشيك.وكذلك دراسة أسباب عدم الإهتمام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، وتوصلت الدراسة إلي أن عدم الإهتمام بالمعايير الدولية يرجع للظروف الإقتصادية . وأنه لا يزال إستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير ضعيف نسبياً في معظم دول العالم بصفة عامة .

كما تناولت دراسة (2016) Tahat دراسة تأثير تطبيق IFRS7 علي أهمية الإفصاح عن الأدوات المالية للشركات الأردنية المدرجة بالبورصة ، وتوصلت الدراسة إلي أنه قد زادت بنود الإفصاح في الشركات الأردنية بعد تطبيق المعيار . وأن أعلي مستوي إفصاح كان في الشركات ذات الصلة بالأدوات المالية ، وأن تطبيق المعيار يحسن من قابلية المعلومات للمقارنة بين الشركات .

وهدفت دراسة (2017) Prochazka إلي دراسة إعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية في بلدان أوروبا الوسطي والشرقية التى دخلت الإتحاد الأوروبي . وتبين أن هناك إنجاز في بعض الإقتصاديات التى طبقت المعايير الدولية للتقارير المالية . وإن كان هناك قصور في بعض الاقتصاديات الشيوعية التى لا تزال تؤثر علي نوعية المؤسسات . وأن التقارير المالية فى أوربا الشرقية تعاني من أوجه قصور عديدة وبالتالي النتائج الإقتصادية لاعتماد المعايير الدولية تكون غير متوقعة وسلبية .

وتناولت دراسة Mensah(2017) مدي التحقق في الإلتزام بمتطلبات الإفصاح عن المخاطر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) وذلك حسب البنود المدرجة في بورصة غانا لمدة ثلاث سنوات.،وتوصلت الدراسة إلي أن انخفاض مستوي الإفصاح عن المخاطر يؤدي إلي قيام الهيئات التنظيمية ببذل مزيد من الجهد لفرض الالتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) وأن مستوي الإفصاح عن المخاطر يتأثر بوجود أعضاء مجالس الإدارة المستقلين . وكذا إن المتغيرات الأخري المتعلقة بحوكمة الشركات تؤدي إلي جودة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) .

٢/٢ التعليق علي الدراسات السابقة :

- إتضح من خلال الاطلاع والتحليل لهذه الدراسات أنها ركزت علي أهمية الإفصاح عن المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي سواء كان بنك أو المؤسسات المالية الأخرى وذلك من وجهة نظر مستخدم المعلومات حيث أنها تعكس الوضع الحقيقي للمنشأة وتساعد في اتخاذ القرارات .

- اتفقت دراسة Vicent (2011) مع دراسة AlMutawaa (2010) في أن الإفصاح عن المخاطر إلي حد ما كان علي نطاق واسع وجاء بقدر كبير من المعلومات ، إلا أن الإفصاحات المقدمة الكثيرة أدت إلي عدم فهم المستخدمين لتلك المعلومات وبالتالي عدم الرضا عن المعلومات المقدمة .
- بينما اختلفت نتائج دراسة Gebhardt (2011) مع ما توصلت إليه دراسة كلا من (2011) Vicent و AlMutawaa (2010) في أن المعلومات التي تظهرها البنوك أقل وغير مفيدة في اتخاذ القرارات وهي تتفق نسبياً مع دراسة Pasternak (2011) التي تظهر أن البيانات التي تم الإفصاح عنها لم تظهر إي تحسن في الإفصاح عن المخاطر وذلك لحداثة العهد بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) .
- واتفقت دراسة Amoaka (2012) مع دراسة Sarea (2015) في أن هناك درجة عالية من الإمتثال لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) من قبل الشركات المطبقة للمعيار والإمتثال يؤدي إلي زيادة جودة المعلومات المحاسبية .
- واتفقت دراسة Tahat (2016) مع دراسة كلا من Wang (2014) ودراسة Tahat (2013) في أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) يحسن من قابلية القوائم المالية للمقارنة داخل القطاع الواحد ويحسن من الإفصاح عن المخاطر .
- واتفقت دراسة Mensah (2017) مع دراسة Prochazka (2017) ودراسة Dana (2016) في أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يرجع إلي الظروف الإقتصادية للبلاد المطبقة للمعايير وأن البلدان الشيوعية هي أقل امتثالاً للمعايير الدولية وأن معظم بلدان أوروبا الشرقية لا يمتثلون للمعايير الدولية بدرجة عالية ولا تزال تعاني من أوجه قصور عديدة في تطبيق المعايير الدولية .

٣/٢ أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من وجهة نظر الباحثين :

أ- تبين وجود تعديل في معايير التقارير المالية الدولية في ٢٠١٤/٩/٢٥ وأن هذا التعديل يطبق علي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) للفترات التي تبدأ في أو بعد ٢٠١٦/١/١ ، وبالتالي فان الدراسات التي أجريت علي المعيار لم تتناول الإفصاح عن مخاطر الائتمان بصورة مستقلة .

ب- كذلك في بيئة الإعمال المصرية يوجد ندرة الدراسات التي تناولت الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية ، وبالتالي تسعي هذه الدراسة لتقييم الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) IFRS7 بالتطبيق في بيئة الإعمال المصرية .

ج- أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو شموليتها في دراسة أهم أنواع مخاطر الإئتمان المصرفي المتعلقة بمنح القروض المصرفية في البنوك التجارية المصرية .

د- تم تناول أنواع مخاطر الإئتمان المصرفي من منظور النتائج المترتبة وليس من منظور سبب تلك المخاطر وذلك إيماناً بخطورة أثار مخاطر الإئتمان علي العمل المصرفي في البيئة المصرية .

هـ- ندرة الدراسات الخاصة بمشكلة البحث في بيئة الأعمال المصرية التي تناولت الإفصاح عن مخاطر الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) في حدود علم الباحث .

٣- المبحث الثالث : الإفصاح المحاسبى عن مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية

تعتبر البنوك أكثر القطاعات التي تحتوي علي المخاطر بحكم طبيعة الأدوار المتعارضة التي تقوم بها البنوك،والتي تكون فيها البنوك علي أهبة الإستعداد لتوفير السيولة عند الطلب للمودعين ، وكذلك توفير السيولة للمقترضين لمنح القروض لزيادة الربحية وبسبب تلك الأدوار المتعارضة تتعرض البنوك لمخاطر عديدة قد تؤدي إلي الإعسار (Cebenoyan & Philip, 2004, p.20) .

١/١/٣ مفهوم مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية :

عرف (البنك المركزى ، ٢٠٠٦) مخاطر الإئتمان هى الخسارة الناتجة عن إخفاق العملاء المقترضين أو الأطراف المقابلة فى الوفاء بالتزاماتهم وفقا لشروط التعاقد وتتضمن هذه المخاطر فى طياتها مخاطر الطرف المقابل ، وعرف أيضاً (حماد ، ٢٠٠٨ ، ص٢٤٣) مخاطر الإئتمان هى الخسارة فى حالة عجز مقترض ما عن سداد الدين أو حالة تدهور الجودة الإئتمائية للمقترض ، وعرف (Gama, 2012, p. 735) مخاطر الإئتمان هى تلك المخاطر الناشئة عن فشل العملاء المقترضين فى أداء الإلتزامات المترتبة عليهم وفقا لشروط العقد بين البنك والعميل وكما هو معروف فإن عملية منح القروض من الأنشطة الأساسية للبنوك ولذلك من المتوقع أن تتعرض البنوك لمخاطر متعددة بسبب منح القروض ، وعلى البنوك أن تتعامل مع هذه المخاطر وتتقبلها وتنشأ هذه المخاطر عند التوقف عن الدفع للأقساط وفوائد القروض وتتفاوت هذه المخاطر حسب نوع وطبيعة كل قرض وحجمه ودرجة تأثيره على البنك . **ومما سبق يتضح لدي الباحثون** أن مخاطر الإئتمان عبارة عن خسارة محتملة نتيجة عدم رغبة أو عدم قدرة العميل المقترض فى سداد التسهيل الإئتمانى فى التاريخ المحدد والشروط المتفق عليها بين الطرفين .

٢/١/٣ أنواع مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية :

مخاطر الإئتمان هي واحدة من أكثر المخاطر العامة التي توجد في السوق المالي ، وتشير إلي عدم قدرة المقترض علي سداد المبالغ المطلوبة منه في الوقت المحدد وتشكل مخاطر الإئتمان نسبة تصل إلي ٦٠%من المخاطر التي تواجهها البنوك،ولا توجد مؤسسة مالية يمكنها تجنب تلك المخاطر (Wang, 2013, p. 17) . وفيما يلى أهم أنواع مخاطر الإئتمان وهى :

١/٢/١/٣ مخاطر السيولة Liqudity Risk

وهى الناتجة من عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات فى الميعاد المحدد وهى ناتجة أيضاً من عدم توافق التدفقات النقدية مع مسحوبات المودعين ، وترجع تلك المخاطر إلى :

أ - ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدى إلى عدم التناسق بين الأصول والإلتزامات من حيث أجال الإستحقاق .

ب- سوء توزيع الأصول عن استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة بسهولة .
ج- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .
د- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الإقتصادى والأزمات الحادة فى أسواق المال .

٢/٢/١/٣ مخاطر التوسع الائتمانى Credit Expansion Risk

يعد التوسع الإئتمانى أهم وأخطر مخاطر الإئتمان التى تواجهها البنوك وتعنى إفراط البنوك فى منح الإئتمان ، وتعنى أيضا نمو حجم التسهيل الإئتمانى وزيادته مع ثبات البيانات والمعطيات المالية للمقترض وذلك قبل بداية فترة السداد ، ومخاطر التوسع الإئتمانى مرتبطة بالودائع والمدخرات من ناحية أخرى ، فيما يسمى "بخلق الإئتمان" ، والتوسع الإئتماني في منح القروض المصرفية يعد عامل مهم ورئيسي للمخاطر في البنوك حيث تمثل القروض الجانب الرئيسي في عمل البنوك ، وذلك من شأنه أن يؤدي إلي زيادة المخصصات المكونة والتي تبلغ ذروتها بعد ثلاث سنوات من المنح،وبالتالي يؤدي ذلك إلي إنخفاض إيرادات البنك،ومن ثم تأكل رأس مال البنك (Foos et al, 2010, p. 2929) .

ومن أسباب التوسع الإئتمانى ما يلي (Hess et al., 2009, p. 20) :

أ- عدم وجود انضباط ورقابة كافية فى النظام المالى .
ب- ثقة البنوك فى تحقيق أرباح والنجاح بدون خسائر .
ج- عدم الدقة الكافية فى اتخاذ القرار الإئتمانى .

والتوسع الإئتماني يؤدي إلي عدم جودة الأصول،وأن المديرين الذين يختارون النمو السريع في محفظة القروض لا يقيسون بدقة متطلبات المخصصات المرتبطة باستراتيجية التوسع الإئتماني والتي من شأنها زيادة تلك المخصصات ومن ثم نقص الأرباح .

وهناك عدة معايير يجب أخذها فى الاعتبار للحد من مخاطر التوسع الإئتمانى وهي ما يلي (الخطيب ، ٢٠٠٥، ص١٥٣) :

- عدم تجاوز الزيادات المفترضة نسبة معينة من التسهيل الائتمانى الأصلى ولتكن ٢٥%.
- ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن ٦ شهور وبشروط وجود مبررات قوية.
- منع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضى من حسن أداء التسهيلات القائمة.
- يجب مراجعة الزيادة أثناء السنة المالية على البيانات المعتمدة قبل نهاية العام.
- يمنع استخدام الزيادات فى سداد المتأخرات.
- تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.
- عدم الإلتزام بالمستهدفات المحددة مسبقاً فى أنشطة المنح.
- عدم مراعاة معايير منح الإئتمان عند اتخاذ القرار الإئتمانى(بلعجوز، ٢٠٠٥، ص٧).

٣/٢/١/٣ مخاطر عدم المقدرة على السداد Non-Repayment Capacity Risk :

وهى تعنى تفويت التزام بالدفع ، خرق اتفاق ما الدخول فى إجراء قانونى ، العجز الإقتصادى عن السداد ، وتعد المخاطر الكاملة للإئتمان هى مخاطر ناشئة فى الأساس عن العميل (حماد ، ٢٠٠٨، ص٢٤٤) ، ويوجد ثلاث مفاهيم مرتبطة بعدم قدرة المقترض علي الوفاء بالتزامات الديون عند إستحقاقها وهي الإعسار ، والتخلف أو التقصير ، والإفلاس . ويصف الإعسار الحالة المالية للمقترض التي تقل قيمة أصوله عن إلتزاماته ، ويرتبط التقصير بعدم الوفاء بالإلتزامات التعاقدية عند إستحقاقها ، ويحدث الإفلاس عندما يعترف المقترض بالحالة المالية المفلسة أمام المحكمة(Gyamfi,2016,p.80)

ومن أهم أسبابها ما يلي :

أ – خطر بشرى : وهو يتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على السداد وبناءاً على سمعته وجدارته الإئتمانية .

ب- حظر تقديم معلومات مضللة : وهي التي قدمت إلي البنك وفيها يقوم العميل بتقديم بيانات مضللة وغير حقيقية أو إخفاء معلومات عن شخصيته وذلك بغرض الحصول على تسهيل إئتمانى أكبر ومن ثم لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة التسهيل الإئتمانى والفوائد فى الميعاد المحدد .

ووفقاً لطبيعة عمل البنوك التجارية وهي منح الإئتمان فإنها تعرض نفسها لمخاطر التخلف عن السداد من المقترضين،وتقييم مخاطر الإئتمان وإنشاء مخصصات كافية للديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة من شأنه أن يخفف من مخاطر الإئتمان (Waweru & Mkalani, 2009, p.25) .

٤/٢/١/٣ مخاطر التركز Concentration Risk :

وهى التى تنشأ من تركز توظيفات البنك لدى عميل واحد أو الأطراف المرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر أو تركز التوظيفات عند مجموعة من الأطراف المقابلة التى يكون احتمال إخفاقهم مرتبطا بعوامل مشتركة بينهم كالموقع الجغرافى أو طبيعة النشاط ، وتشمل ما يلى :

أ - مخاطر تركز عملاء : وهى زيادة المنح لدى بعض العملاء دون الآخرين.
ب- مخاطر تركز نشاط : وهو توزيع المحفظة لنشاط معين دون غيره.
ج- مخاطر تركز ضمانات : تركز البنك على نوع معين من الضمانات دون غيره.
د - مخاطر تركز استحقاق : وهى تركز استحقاق القروض فى فترة زمنية معينة دون غيرها .

والتركز الائتمانى ذو علاقة طردية مع المخاطر وبالتالى كلما زاد التركز الائتمانى زادت المخاطر والعكس صحيح (صالح ،٢٠٠٧، & iefpedia.com,2007).

٣/١/٣ وسائل الحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية :

وتشكل المخاطر المصرفية خطر لا مفر منه ، وبالتالي تحتاج كل مؤسسة مالية إلي إتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة تلك المخاطر ، من تحديد وتقييم لتلك المخاطر ، وإستخدام الموارد المتاحةلإدارة تلك المخاطر ، وذلك لتقليل المخاطر إلي الحد الذي يجعلها مقبولة ومبررة ، ومعالجة المخاطروذلك باستخدام طرق مناسبة للحد من المخاطر والوصول بها إلي مستوي مقبول ، ونقل المخاطر إلي طرف أخر في العملية الإئتمانية ، أو بانهاء النشاط (Keegan, 2004, p. 9).

١/٣/١/٣ سياسة تنويع المخاطر ، وتنقسم إلى ما يلى :

أ- تنويع مخاطر الإئتمان :

يتطلب نجاح البنوك أن تكون قادرة علي تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر بطريقة سليمة ومتطورة ، ويجب علي البنوك للحد من مخاطر الإئتمان التنوع في محفظة القروض من خلال تنوع المقترضين وتنوع القروض (Amidu&Hinson,2006,p.93) وتعد عملية تنويع المخاطر أهم وسيلة للحد من تلك المخاطر وتقوم على ما يلى :

- تحليل المحفظة وفقا للأنشطة الاقتصادية التى تنتمى إليها التسهيلات القائمة والتى تم منحها للعملاء.
- تحليل المحفظة وفقاً لآجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).
- تحليل المحفظة وفق لحجم العملاء (صغير، كبير).
- تحليل المحفظة وفق للضمانات المقدمة (الحمزاوى، ٢٠٠٠،ص ص٣٨-٣٩ www.iefpedia.com,).

ب- تنويع محفظة الائتمان :

وهو ما يسمى بالتنوع البسيط وهو تنوع أنشطة ومجالات الإقراض فى محفظة الاستثمار للبنك والتنوع يقوم على بعدين ألا وهما :
– معدل العائد على الأصول .
- التغيير المتوقع على العائد مستند إلى مقياس الإنحراف المعيارى للعائد .
وذلك فى حالة وجود محفظة مكونة من أصلين أو أكثر ولا يوجد علاقة ارتباط بينهم يكون مستوى المخاطر أقل مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة نسبياً ، وبالتالى فنظرية التنويع تهدف إلى تكوين محفظة إئتمان كفء بمعنى وجود مستوى عال من العائد ومستوى أقل من المخاطر بالتالى كلما زاد التنويع قلت المخاطر (عبدالرحمن ، ٢٠٠٠، ص٤٤٤ ; www.iefpedia.com) .

٢/٣/١/٣ تحويل المخاطر :

يتم مواجهة مخاطر الإئتمان والتحكم فيها بتحويله إلى طرف آخر مقابل نظير دفع مبلغ معين أو نسبة محددة من مبلغ القرض ويكون ذلك بعقود يتم إبرامها بين المؤمن (شركات التأمين) والمستفيد (البنك) وهو يستخدم كأداة للتحوط ضد المخاطر وتقليلها وفيه يقوم المؤمن بدفع مبلغ القرض إلى البنك فى حالة تعثر المقترض وعدم القدرة على السداد فى الميعاد أو تحقق شروط العقد المبرم ويأخذ أحد شكلين ، الأ وهما :
أ – التأمين على حياة المقترضين : وفيه يتم سداد القرض (محل التأمين) للبنك فى حالة وفاة العميل وانطباق شروط العقد بين شركات التأمين والبنك .
ب- التأمين ضد مخاطر عدم السداد : وفيه تقوم شركات التأمين بسداد القرض للبنك فى حالة تعثر العميل المقترض واستفاء البنك كافة الإجراءات القانونية لإستيداء القرض ضد العميل .

وبالتالي فإن نقل مخاطر الإئتمان يمكن أن يحسن فرص الحصول علي التمويل للمقترضين المعرضين للخطر ، عن طريق زيادة قدرات البنوك علي تحمل المخاطر وبالتالي تخفيف قيود الإقراض ، وبدون تحويل المخاطر فإن البنوك تتردد في منح القروض للمقترضين المعرضين للخطر لأن هذه القروض تهدد ملاءة البنك وبالتالي فإن تحويل المخاطر يؤدي إلي زيادة قدرة البنك علي المنح ومن ثم جودة القروض وبالتالي زيادة ربحية البنك (Hakenes&Schnabel,2010,p.1) .

٣/٣/١/٣ آليات البنك المركزي للحد من مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية :

البنك المركزي بوصفه الجهة الإشرافية المنوط بها الإشراف والرقابة على القطاع المصرفى لم يكن بعيداً عن الهيئات والمنظمات الإشرافية الدولية للرقابة المصرفية بل كان موازياً لتلك الهيئات والمنظمات في إتخاذ الإجراءات والأدوات التى تكفل له الإشراف والرقابة على البنوك للحد والسيطرة على المخاطر المصرفية ، ومن أهم تلك الإجراءات ما يلي :

١/٣/٣/١/٣ تجميع مخاطر الائتمان المصرفى :

وذلك فى سبيل تدنيه المخاطر الإئتمانية يقوم البنك المركزى بتجميع المعلومات والبيانات وتسجيلها عن المخاطر الإئتمانية وعن عملاء المخاطر بطريقة منظمة ودقيقة يسهل الرجوع إليها فى أى وقت وذلك فى حدود سرية الحسابات ، وذلك بهدف سهولة الحصول على البيانات المرتبطة بالمخاطر من قبل البنوك وتقييمها للوصول إلى قرار إئتماني سليم وذلك عن طريق ما يلي : (البنك المركزى ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١٣-١٦).
(أ) الاطلاع على المراكز المجمعة للعملاء :
- تلتزم البنوك بالإطلاع على المركز المجمع الذى تعده الإدارة العامة لتجميع مخاطر الإئتمان المصرفى بالبنك المركزى المصرى عن كل عميل جديد يتقدم للحصول على تسهيلات إئتمانية تبلغ

تسهيلات إئتمانية تبلغ أربعين ألف جنيه فأكثر (ثم تعديلها فأصبحت ثلاثين ألف جنيها فأكثر) وكفلائه قبل قبول الكفالة والشركات المتضامنين .

- يتعين على السلطة المانحة للإئتمان بكل بنك الحصول على المركز المجمع الخاصة بالعملاء وكفلائهم والشركاء المتضامنين قبل إقرار منح الإئتمان وتجديده أو قبوله الكفالة .

(ب) الإقرار الشهرى :

تلتزم البنوك بتقديم إقرار شهرى إلى الإدارة العامة لتجميع مخاطر الائتمان المصرفى بالبنك المركزى المصرى عن كل عميل يصرح له بتسهيلات إئتمانية تبلغ أربعين ألف جنيها فأكثر (تم التعديل وأصبحت ثلاثون ألف جنيها فأكثر) وكفلائه والشركاء المتضامنين بصرف النظر عن قيمة المستخدم وذلك فى ميعاد لا يجاوز اليوم الخامس من الشهر التالى للشهر الذى تم فيه التصريح بتلك التسهيلات أو الشهر المقدم الإقرار عنه .

(ج) الإخطار عن عملاء الإجراءات القضائية والتسويات :

يتعين على البنوك إخطار الإدارة العامة لتجميع مخاطر الإئتمان المصرفى بأسماء العملاء وكفلائهم والشركاء المتضامنين المتوقفين عن السداد والمتخذ بشأن مديونياتهم إجراءات قضائية أو تسويات وذلك خلال ثلاثين يوما من اتخاذ الإجراء .

ويحظر على البنوك الأخرى بخلاف البنوك مقدمة الإخطارات منح أى تسهيلات إئتمانية أو قبول كفالة هؤلاء العملاء حتى لو كانت بضمانات كافية إلى أن يتم رفع الحظر من البنك مقدم الإقرار .

(د) سرية البيانات :

يتعين على البنوك عند الاستعلام عن أحد العملاء ضرورة الحصول على إذن كتابى من العميل أو من ينوب عنه قانوناً أو وكيله المفوض بموافقته على قيام البنك المعنى بالاطلاع على حساباته المدينة والمعلومات المتعلقة بها لدى البنك المركزى أو أى بنك آخر .

٣/٣/١/٣ تقييم الجدارة الإئتمانية :

تعتبر المعلومات غير المتماثلة عاملاً رئيسياً في عدم كفاءة أسواق الإئتمان،وحقيقة أن المقترضين يعرفون المزيد عن جدارة إئتمانهم من المقرضين أنفسهم ، وتتمثل إحدى طرق تخفيف تلك الأوضاع الأخلاقية الإئتمانية السيئة في تشكيل علاقة إئتمانية ثنائية طويلة الأجل بين المقرض والمقترض ، تساعد تلك العلاقات طويلة الأجل في تخفيف مشكلات المعلومات وتلعب دوراً هاماً ورئيسياً في جمع المعلومات ذات الصلة بالمقترض وتحسين الجدارة الإئتمانية للمقترض مع مرور الوقت . (Cornee, et.al,2012,p.957)

٤/١/٣ نتائج مخاطر الائتمان في البنوك التجارية :

تتمثل في النتائج السيئة والسلبية التى تترتب على تحقيق مخاطر الإئتمان وذلك إذا توقف العميل عن السداد ، وبالتالى تصبح المخاطر مؤكدة وواقعية وتصبح خسائر ، وتوقف العميل عن السداد يأخذ أحد أمرين ألا وهما (إسماعيل ،٢٠١٥ ، ص ٨٨ نقلا عن محمد ، ٢٠٠٩ ، ص٢٨) :

أ – توقف مؤقت : وتعني عدم دفع المقترضين لأقساط القروض في مواعيد إستحقاقها ، وفيه يتم تهمش العوائد (يتم استبعاد قيمتها من إيرادات البنك) ويكون هناك أحداث وظروف مؤقتة أدت إلى توقف العميل عن السداد بعض الوقت وبالتالى يضيع على البنك فى هذه الحالة فرص إستثمار عوائد تلك القروض فقط دون الأصل .

ب- توقف دائم : وتعني إستمرار الظروف والأحداث المؤقتة والتي تؤدي إلى عدم سداد العميل أصل القرض والعوائد وبالتالى يضع على البنك فرص إستثمار العوائد والأصل ، وهي تمثل أسوأ أنواع مخاطر الإئتمان التي تؤدي إلي فقد البنك الأصل والعوائد .

وبالتالي فإن التوقف عن السداد سواء توقف مؤقت أو دائم يؤثر بنتائج سيئة على البنك من أهمها ما يلي :

- ضعف الطاقة الإقراضية للبنك : حيث يعد هدف النمو أصل الأهداف الأساسية للمنح ، والسياسة الائتمانية للبنك وبالتالى فى حالة تحقق المخاطر تضعف قدرة البنك على منح قروض جديدة وعدم القدرة على الوصول للمستهدفات المطلوبة .
- نقص السيولة : زيادة المديونيات المتعثرة وتحولها إلى ديون مصنفة يؤدى إلى نقص السيولة بالبنك وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المطلوبة مما يؤدى بالتبعية إلى زيادة سحب الودائع والمدخرات وانهيار البنك .
- زيادة المخصصات : وذلك كنتيجة طبيعية للتعثر وتحول المديونيات من ديون جيدة إلى ديون مصنفة وبالتالى انتقالها إلى شريحة تصنيف أعلى ومن ثم نقص الأرباح .
- زيادة التكلفة : وذلك نتيجة سداد مستحقات وعوائد المودعين من مصادر أخرى غير عوائد الائتمان المصرفى وهى مصادر تكون عالية التكلفة إذا ما قورنت بعوائد الائتمان وبالتالى انخفاض إيرادات البنك .

٢/٣ مفهوم وأهمية ومقومات الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية :

يلعب معيار الإفصاح الملائم Adequate Disclosure دوراً هاماً ومركزياً سواء في نظرية المحاسبة أم في الممارسات المحاسبية ، وقد تكرست أهمية هذا المفهوم بعد ما لقيه من اهتمام كبير من قبل الجهات المعنية وأن أية مناقشة أو بحث لطبيعة الإفصاح المناسب لابد وأن تتم في إطار أغراض المحاسبة المالية والتي تتمحور في نهاية الأمر حول غرض رئيسي هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في إتخاذ قرارات إقتصادية تتعلق بالمنشأة مصدرة البيانات (الحيالي،٢٠٠٧،ص ٣٦٧).

١/٢/٣ مفهوم الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية :

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم والتقارير المالية المنشورة ، وذلك لسبب إختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات وذلك بسبب إختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف من الأطراف المستفيدة،فنظرة معدي القوائم المالية إلي الإفصاح تختلف عن نظرة مراجع الحسابات تختلف عن نظرة المساهمين وهي الأخري تختلف عن نظرة المستثمرين،وتختلف نظرة الجميع مع نظرة الجهات الرقابية مثل البنوك المركزية وهيئة البورصة،وبالتالي يصعب توفير مفهوم للإفصاح عام وشامل وموحد يضمن لجميع الأطراف تحقيق رغباته الكاملة في هذا المجال . وتتعدد تعريفات مفهوم الإفصاح نذكر منها علي سبيل المثال ما يلي :

أ - عرف (الشيرازي ،١٩٩١،ص ١٢٥) الإفصاح المحاسبي علي أنه شمول التقارير المالية علي جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية .

ب- وذكر (حنان،١٩٩١،ص٢١١) الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم المعلومات والبيانات إلي المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في إتخاذ القرارات،لذلك فهو يشمل المستخدمين .

ج- وذكر(الصبان،١٩٩٦،ص ٢٤٥) الإفصاح المحاسبي بأنه هو بث المعارف أو نقل كل المعلومات من مصدر إنتاجها إلي مستقر الاستفادة منها أو استخدامها ، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات من يعلمها لمن لا يعلمها .

د- وذكر(صالح،٢٠٠٦،ص ١٤١) الإفصاح المحاسبي هو الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية من خلال القوائم والتقارير المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي ، والتي تساعد في إتخاذ القرارات المالية التي تحقق هدف الوحدة الإقتصادية وكذا هدف مستخدمي القوائم والتقارير المالية .

٢/٢/٣ أهمية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية :

وكان لتزايد الدور الإقتصادي لأسواق المال المالية أثر مباشر علي المحاسبة،إذ فرضت علي المحاسبين أن يولواً إهتماماً خاصاً للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق ، وذلك مما أكد مرة أخري أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدراً رئيسياً للمعلومات في هذه الأسواق (الحيالي ،٢٠٠٧، ص ٣٦٨) .

نظراً لعظم الدور الذي تلعبه البيانات والمعلومات المحاسبية في الأسواق المالية ولدي متخذي القرارات يتمثل عظم الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في الممارسات المحاسبية ، وتزداد أهمية الإفصاح يوماً بعد يوماً وذلك للأسباب الآتية :

أ - إتساع نطاق الإفصاح بإستمرار نتيجة التطورات المتلاحقة في البيئة الإقتصادية والتي تولد العديد من المشكلات المحاسبية والتي تحتاج إلي معايير محاسبية تساعد الوحدات المحاسبية في قياس العناصر المرتبطة بها والإفصاح عنها .

ب- تنمية الثقة لدي المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم وذلك من خلال الإفصاح المحاسبي .

ج- سلامة الإقتصاد الوطني وذلك من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة القوائم المالية للشركات المتعاملة في السوق والإشراف علي وسائل الإعلام المختلفة ،وبالتالي محاولة التدخل لمنع الغش وتفادي إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين (صالح،٢٠٠٦،ص ص١٣٦-١٣٧).

د- إنفتاح المحاسبة علي فروع المعرفة الأخرى والتي عززت من أهمية الإفصاح.

هـ- تحول التركيز من أهداف الإفصاح من حماية مصالح المودعين إلي حماية مصالح الفئات الأخرى مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين .

و- تحول الدور الرئيسي للمحاسبة من وظيفة إمساك الدفاتر غايته الأساسية حماية مصالح الملاك إلي التركيز علي دورها الجديد كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات،وبالتالي إرتفعت بعض المبادئ المحاسبية منها مبدأ الإفصاح وزادت أهميته(الحيالي،٢٠٠٧،ص ص٣٦٨-٣٦٩).

ز- الإفصاح المحاسبي من شأنه أن يؤدي إلي الإنضباط في السوق المصرفي من خلال ما يلي :

- زيادة الإنضباط في السوق يقلل من المخاطر المفرطة لدي البنوك.
- إنضباط السوق يؤدي إلي تحسين كفاءة البنوك عن طريق الضغط علي بعض البنوك غير الفعالة نسبياً لتصبح أكثر كفاءة أو الخروج من الصناعة .
- الأسواق تعطي إشارات عن الترتيب الإئتماني للشركات المالية التي يمكن أن تزيد من فعالية العملية الإشرافية،بالإضافة إلي المعلومات الداخلية التي تكتسبها الإجراءات الإشرافية .

- إنضباط السوق يؤدي إلي خفض التكاليف الإجتماعية للإشراف المصرفي (Hossain, 2008, pp. 665-666) .

٣/٢/٣ أنواع الإفصاح المحاسبى :

زاد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح المحاسبي،وهذا الاهتمام بالإفصاح لم يأت من فراغ،حيث أن العديد من الجهات الخارجية والمساهمين والمستثمرين تعتمد وبشكل كبير فى قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات ، وحيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات ، وبالتالي فأن القصور فى متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة فى القوائم المالية مضللة ، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات ، وبالتالي فإن مهنة المحاسبة تلعب دوراً هاماً في رفع كفاءة أسواق رأس المال ، والتأثير على قرارات الإستثمار وذلك من خلال القوائم المالية التي تعدها وتنشرها الشركات ، حيث يجب أن توفر هذه القوائم والتقارير المالية المعلومات الصحيحة والكافية للمستثمرين في الوقت المناسب لإتخاذ قراراتهم الإستثمارية على أسس موضوعية،وبالتالي يتعظم مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي وتتعدد صوره وأشكاله ومنها ما يلي :

أ- الإفصاح الكامل :

يشير إلي مدي شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات أثر محسوس علي القارئ ، وبات التركيز علي ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في إتخاذ القرارات ، ولا يقتصر الإفصاح علي الحقائق حتي نهاية الفترة المحاسبية،بل يمتد إلي بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري علي مستخدمي تلك القوائم (محمد ،٢٠١٤، ص ٨١) .

ب- الإفصاح العادل :

وهو الإفصاح الذي يهتم بالرعاية المتوازية لإحتياجات جميع الأطراف المستخدمة للقوائم المالية ، وإذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة علي مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازي (محمد ،٢٠١٤، ص ٨٢) .

ج- الإفصاح التثقيفي :

وهو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية (لايقة ،٢٠٠٧، ص٥٦) .

د- الإفصاح الكافي :

وهو يشمل تحديد الحد الأدني الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدني غير محدد بشكل دقيق ، إذ يختلف حسب الإحتياجات والمصالح بالدرجة الأولي لكونه يؤثر تاثيراً مباشراً في إتخاذ القرار ، ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد (محمد ،٢٠١٤، ص٨٢) .

ونظراً لعدم الإتفاق حول مفهوم وصور الإفصاح وعدم وجود مفهوم موحد ، فقد تم الإتفاق بين الباحثين لوضع إطار موحد للإفصاح يكفي ويضمن الحد الأدني من الإفصاح لكل الأطراف ،فقد تم تحديد مستويين من الإفصاح على النحو التالي :

- المستوي المثالي للإفصاح The Ideal Level of Disclosure
- المستوي المتاح من الإفصاح The Attanable Level of Disclosure

المستوي المثالي للإفصاح وهو ما يجب أن يكون عليه الإفصاح من حيث المعلومات المفصح عنها وتوقيت الإفصاح عنها وملاءمتها للأطراف المستفيدة ، ويصعب تطبيقه ، وذلك لعدة أسباب :

أ - عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المتعددة للقرارات التي تعتبر البيانات المحاسبية بمثابة المدخلات لها .

ب- التفاوت الكبير في إستجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة للقياس (صالح ،٢٠٠٦، ص١٤٢) .

وبالتالي يصبح الإفصاح الممكن أو المتاح هو الإفصاح المناسب ، حيث أنه يجب أن يكون مرناً في إطار عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ، ثم الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات وأخيراً توقيت الإفصاح عن تلك المعلومات وبالتالي يجب أن تكون التقارير المحاسبية تفصح عن جميع المعلومات الضرورية والكفيلة بجعلها غير مضللة (الحيالي ،٢٠٠٧، ص٣٧٠) .

٣/٣ الجهود العلمية والمهنية المبذولة في مجال الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية :

١/٣/٣ دور معايير التقارير المالية الدولية في مجال الإفصاح المحاسبى عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية :

في ظل غياب التطابق بين الممارسات المتبعة للإفصاح المحاسبي في جميع الدول ، فقد أخذت المنظمات المحاسبية الدولية على عاتقها إصدار المعايير التي تنظم وتوحد أسس الإفصاح المحاسبي بالبنوك ، كان آخرها إلغاء العمل بالمعيار الدولي رقم (٣٠) والخاص بالإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة ، ليحل محله المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) والخاص بالأدوات المالية : الإفصاحات (الغبان ،٢٠٠٧، ص ١٧٩) .

وحتى يكون الإفصاح في القوائم المالية للبنك كافياً وقادراً على تلبية احتياجات المستخدمين ، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية عام ٢٠٠٥ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع : الإفصاحات ، ويهدف هذا المعيار إلي حماية المستخدمين للقوائم المالية للبنوك وذلك بتقييم أداء البنك واتخاذ قرارات الإستثمار والإئتمان وحتي لا تكون القوائم المالية مضللة (العيسى ،٢٠١٢، ص ١٠٧) .

وحيث أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) لم يكن بدايته هو ٢٠٠٧/١/١ بل مر بعدة مراحل أهمها كما يلي بالشكل رقم (١) :

التاريخ	الحدث
٢٠٠٤/٧/٢٢	تعرض مشروع الأدوات المالية : الإفصاحات المنشورة وتعليق مهلة حتى ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩
٢٠٠٥/٨/١٨	IFRS7 الأدوات المالية : الإفصاحات الصادرة للفترات التي تبدأ في أو بعد ٢٠٠٧/١/١ .
٢٠٠٨/٥/٢٢	تعديل علي معايير التقارير الدولية (مطلوب الإفصاحات عندما يتم إحتساب المصالح في المنشاة الخاضعة للسيطرة المشتركة بالقيمة العادلة) وفعال للفترات التي تبدأ في ٢٠٠٩/١/١
٢٠٠٨/١٠/١٣	إعادة تصنيف الموجودات المالية (تعديل علي المعيار الدولي ٣٩) اعتباراً من ٢٠٠٨/٧/١.
٢٠٠٨/١٢/٢٣	تعرض مشروع للإستثمار في أدوات الدين وتعليق مهلة حتي ٢٠٠٩/١/١٥.
٢٠٠٩/٣/٥	تعديل إفصاحات حول الأدوات المالية فعال اعتباراً من ٢٠٠٩/١/١ .
٢٠١٠/٥/٦	تعديلات علي معايير التقارير المالية (توضيح الإفصاحات) للفترات التي تبدأ في ٢٠١٠/١/١
٢٠١٠/١٠/٧	إفصاحات نقل الأصول المالية (التوريق) للفترات التي تبدأ في ٢٠١١/٧/١.
٢٠١١/١٢/١٦	إفصاحات مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية للفترات التي تبدأ في ٢٠١٣/١/١.
٢٠١١/١٢/١٦	تاريخ السريان الإلزامي والإنتقال للمعيار IFRS7 للفترات التي تبدأ في ٢٠١٥/١/١.
٢٠١٤/٥/٢٢	أوصت لجنة التفسيرات أن IASB يجب وضع اللمسات الأخيرة علي التعديل

	المقترح من IFRS.
٢٠١٤/٦/٢٤	قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية مبدئياً علي وضع اللمسات الأخيرة علي التعديل المقترح من IFRS.
٢٠١٤/٧/٣٠	وافق مجلس معايير المحاسبة الدولية علي الإجراءات القانونية الواجب إتباعها للتعديل.
٢٠١٤/٩/٢٥	التعديلات التي تمت علي معايير التقارير المالية الدولية (عقود الخدمات) وتطبق التعديلات علىIFRS7 للفترات التي تبدا في ٢٠١٦/١/١.

.(www.IFRS.org&http://www.iasplus.com)

ويخلص الباحثون إلي أن IASB عالج القصور في الإفصاح في المعيار الدولي IAS30 بالمعيار IFRS7 والذي قدم إفصاحات جديدة لم تكن موجودة من قبل في المعيار الدولي IAS30 نذكر منها ما يلي :

أ - إفصاحات عن الأدوات المالية .
ب- تقديم إفصاحات عن المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية .
ج- ينطبق علي جميع المنشآت وليس البنوك فقط .
د- مستوي الإفصاح المطلوب يتوقف علي مدي استخدام المنشأة الأدوات المالية .
هـ- كيفية إدارة المنشأة للمخاطر التي تتعرض لها .
و- الكشف عن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات أكثر من المعيار الدولي IAS32 الأدوات المالية : الإعتراف والقياس .
ز- تقديم صورة أكثر إجمالاً عن الإفصاح عن مخاطر الإئتمان من المعايير السابقة .

وسوف يقوم الباحث بتناول الإفصاح عن مخاطر الإئتمان وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) بشي من التفصيل لاحقاً .

٢/٣/٣ دور معايير المحاسبة المصرية فى مجال الإفصاح المحاسبى عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية :

حيث صدر قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/٧/٩ والذي ينص علي ما يلي :

- (المادة الأولي): تحل المعايير المحاسبية المرفقة لهذا القرار وعددها ٣٩ معياراً وإطار إعداد وعرض القوائم المالية محل معايير المحاسبة المصرية السابقة.
- (المادة الثانية) : يلغي العمل بالمعايير المحاسبية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦.
- تخضع الموضوعات التي لم يتم تناولها في المعايير المصرية في معالجتها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لحين صدور المعايير المصرية التي تتناول هذه الموضوعات.

- تعتبر إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد قوائمها المالية المعتمدة والمنشورة (ذات الأغراض العامة) . وفي هذه الحالة يجب أن تلتزم عند إعداد هذه القوائم بما جاء بمعايير المحاسبة المصرية من معالجات وإفصاح وعرض.

حيث ينص المعيار رقم (٤٠) الأدوات المالية- الإفصاحات وهذا المعيار ترجمة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) حيث أعدت معايير المحاسبة المصرية طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية .

ويستخلص الباحثون أن السياسات المالية المحلية جاءت متوافقة مع السياسات المالية الدولية حيث صدرت المعايير المصرية متوافقة مع المعايير الدولية والموضوعات التي لم يكن لها معايير مصرية يتم الرجوع في معالجتها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك إيماناً من التشريعات المالية الوطنية بأهمية المعايير المحاسبية في القطاع المصرفي وذلك توافقاً مع السياسات المالية الدولية .

٣/٣/٣ دور البنك المركزى المصري فى مجال الإفصاح المحاسبى عن مخاطر الائتمان فى البنوك التجارية :

يسعي البنك المركزي المصري لقيام البنوك المسجلة لديه حال إعداد قوائمها المالية، بتطبيق معايير المحاسبة المصرية،ولتحقيق هذه الغاية تم تعديل قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس التقييم المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخي ٢٠ فبراير ١٩٩٧ ، و٢٧ يونيه ٢٠٠٢ ، لتتسق ومعايير المحاسبة المصرية ولتصبح نموذجاً يوضح كيفية تطبيق هذه المعايير علي القوائم المالية للبنوك ، وبحيث يحقق ذلك مزيداً من الإفصاح عن هذه القوائم ويتيح الشفافية الواجبة عن الأوضاع المالية للبنوك ونتائج أعمالها (البنك المركزي المصري ، ٢٠٠٨) .

المبحث الرابع
مدخل مقترح للإفصاح المحاسبي عن مخطر الائتمان في البنوك التجارية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧)

١/١/٤ الإفصاح النوعى والكمى عن مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية طبقاً للمعيار الدولى للتقارير المالية رقم (٧) :

تؤدي لوائح الإفصاح دوراً رئيسياً في أسواق رأس المال التي تعمل بشكل جيد ، ولكن النجاح في تنفيذ إي متطلبات إفصاح جديدة لا يعتمد فقط علي القواعد المكتوبة ، ولكن أيضاً علي المنظمين القائمين والشركات التي تنفذ تلك القواعد ، وعلي وجه الخصوص يعتبر إنفاذ القواعد عاملاً حاسماً في تحديد نتائج التقارير المالية ، علي الرغم من أن الدور الدقيق للإنفاذ وكيف يحقق هدفه لا يزال غير جيد ، ومن ناحية أخري وجود العديد من الهيئات الإشرافية والتنظيمية التي تؤثر علي فاعلية إنفاذ تلك التعليمات وتطبيقها ومن هو المسئول عن إنفاذ تلك القواعد ؟ (Bischof, 2016, p.1) .

تخضع نوعية وجودة الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر في القطاع المصرفي منذ إندلاع الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ للفحص والتمحيص ، لاسيما من قبل المستثمرين والمنظمين ، حتي قبل الأزمة المالية والقصور في الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر في التقارير المالية كانت مثار جدل ، وهو ما أكده منتدي الاستقرار المالي Financial Stability Forum (FSF) في أن القطاع المصرفي في كثير من الأحيان فشل في الكشف عن حجم المخاطر المرتبطة بالمنتجات بشكل واضح ، وأيضاً عدم وجود الشفافية في الإفصاح عن المخاطر في البنوك في الفترات السابقة إلي اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (Oliveira et. al,2011,pp.100-101) ، وفي أعقاب الأزمات المصرفية دعا العديد من الهيئات المالية مثل صندوق النقد الدولي ولجنة بازل للرقابة المصرفية إلي زيادة الشفافية في القطاع المصرفي ، وأضافت تلك الهيئات إلي أن تلك الأزمات ترجع إلي نقص عام في الشفافية حول المعلومات التي يطلبها كل من المقترضين والمقرضين ، وأن الممارسات والسياسات التي إستخدمت أدت إلي عمق تلك الأزمات وأن زيادة الإفصاح والشفافية عن المخاطر يقلل من الأزمات المصرفية وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي (Nier, 2005, p. 342) .

ومن المفاهيم الرئيسية للبيانات المالية أن تعكس بشكل كاف (الخسائر/المكاسب) المحققة في الميزانية العمومية ، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) الأدوات المالية / الإفصاحات هو المعيار الذي يتطور باستمرار إستجابة لمطالب الجهات المعنية بالإفصاح ليفصح عن جودة الأدوات المالية ، علي الرغم من أن المعيار رقم (٧) ينطبق علي جميع المنشآت ، إلا أن البنوك هي الأكثر تأثراً بسبب إستخدامها المكثف للأدوات المالية ، وتتعرض الأدوات المالية

المالية ، وتتعرض الأدوات المالية لعدد من المخاطر ولكن أخطرها هو مخاطر الإئتمان ، ويتطلب المعيار الدولي رقم (٧) من البنك الإفصاح عن معلومات حول المخاطر وما الذي يقوم به البنك تجاه تلك المخاطر ، أي أن متطلبات الإفصاح وفقاً للمعيار تشمل إفصاحاً نوعياً وكمياً للمخاطر (Vasicek & Teminac, 2012, p.1) .

ومن تلك المعايير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) ..

٢/١/٤ أهمية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) :

أدت العولمة في الإقتصاد العالمي إلي إبراز المشاكل الناجمة عن الإختلافات في التقارير المحاسبية المستخدمة في العديد من البلدان المختلفة ، ونتيجة لذلك حظي السعي إلي التنسيق الدولي للمعايير والممارسات المحاسبية بقبول واسع النطاق علي أنه أمر عملي ويتفق ذلك مع هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard Board IASB) الذي يهدف إلي وضع مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة لجميع المؤسسات التجارية المدرجة وغيرها من الشركات ذات الهيمنة الإقتصادية في جميع أنحاء العالم ، وفي أعقاب موجات العولمة الأخيرة في الأسواق المالية وإعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المجتمع الأوربي ، أخذ النقاش حول التحول إلي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يكتسب زخماً ويوجد هذا النقاش أيضاً بين صانعي السياسات والمهنيين في البلدان النامية،حيث قد يؤدي ضعف نوعية التقارير المالية إلي إعاقة قدرتهم علي اجتذاب المستثمرين الأجانب (Samaha & Khlif, 2016, p.34) .

١/٢/١/٤ مبررات إعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) في البنوك :

أ - إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يحسن من المقارنة والمعلوماتية للبيانات المالية للبنوك وذلك من خلال أن مخصصات القروض أصبحت أكثر قابلية للمقارنة بين البلدان بعد تبديل نظام المحاسبة التي أصبحت تستند علي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،حيث أن تأثيرات إعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية أكثر وضوحاً في البلدان التي يطلب فيها المشرفون أو البنوك تطبق طوعاً مزيداً من التطلعات المستقبلية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة ، وبالتالي فإن القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض تحسنت بعد إعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية (Gebhardt&Farks,2011,p.1) .

ب- إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يمكن أن يسمح للدول النامية بالاستفادة من المعلومات المالية عالية الجودة وإعداد مناخ يمكن أن يعمل فيه السوق المالي بكفاءة .

ج- رأس المال يعتبر سلعة عالمية ، والقدرة علي التنافس علي هذه السلعة تتطلب من الإقتصاديات النامية تعزيز المؤسسات وتنشيط معايير الإبلاغ التي تحكم ممارسات المحاسبة والإفصاح (& Ben Othman Kossentini, 2015, p.71) .

د- تطبيق وإعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) من قبل الدول النامية يؤدي إلي قدر كبير من الرؤية والتبصير لمجلس المعايير المحاسبية الدولية حول مدي ملائمة معاييرها للبلدان خارج السياق الغربي(Tahat, et al, 2016, p.242)

هـ- الإفصاح عن المعلومات عن الأدوات المالية يؤدي إلي إنخفاض التباين وعدم التماثل في المعلومات من قبل وبالتالي يقلل من المخاطر ويحسن من عملية صنع القرار .

و- الكشف عن مزيد من المعلومات يؤدي إلي الامتثال للتعليمات للجهات الرقابية مثل هيئة سوق المال ويؤدي إلي زيادة التميز عن الشركات الأخرى (Atanasovski, 2015, p.6) .

ز- إن الإفصاح عن المخاطر تستقطب الأنظار والانتباه في العقود الأخيرة في القطاع المالي وغير المالي،وإن الإبلاغ عن المخاطر مهم ليس فقط للمؤسسات المالية بل لحوكمة الشركات وإدارة المخاطر والمعاملات الدولية ، وإن الإبلاغ عن المخاطر أصبح أكثر أهمية بعد الأزمة المالية ، ومع إعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) في ٢٠٠٧م فإن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) يتطلب من الشركات المدرجة في الإتحاد الأوربي الإبلاغ عن المخاطر وزيادة الشفافية في تقريرها المالي السنوي ، وهي تركز علي الإفصاحات حول الأدوات المالية المتعلقة بالمركز المالي للشركة وأدائها ، ونظراً لأن البنوك تمتلك أكبر قدراً من الأدوات المالية التي تمثل عادة ٩٠% من إجمالي الموجودات والمطلوبات،فإن القطاع المصرفي سيكون أكثر تأثراً بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧).

ح- حاجة المستثمرين في قراءة المزيد من الإفصاح عن المخاطر مفصلة ، وبما أن الإبلاغ عن المخاطر هو عنصر أكثر أهمية في سوق الأعمال ، وبالتالي تصبح نوعية الإبلاغ عن المخاطر أمراً أساسياً وبما أن الإبلاغ عن المخاطر يصبح أكثر أهمية فإن إعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) يعزز متطلبات الإفصاح المتعلقة بالإستثمارات في الأدوات المالية والشفافية في التقارير الماليـة (Wang, 2014, p.5) .

٢/٢/١/٤ تحديات إعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) :

أ - تحديات عولمة المحاسبة وهي كما يلي :

- ضعف وغياب معايير المحاسبة المحلية في بعض الدول النامية التي تفتقر إلى الأخذ بعين الاعتبار التطورات العالمية والمحاسبية ، بما يخدم الجهات المستفيدة من القوائم المالية خاصة المستثمرون الأجانب وغيرهم .
- القصور المهني والتعليمي اللازم لأعضاء معظم المنظمات المهنية في الدول النامية وإتباعها للمنظمات المهنية في الدول المتقدمة التي تتصف بعدم قدرتها على تنظيم الأسس ووضع المهنية اللازمة .
- خضوع معظم المنظمات والهيئات للإشراف المباشر من قبل الحكومة من خلال إصدار القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالمهنة مما يضعف من دور هذه المنظمات والهيئات وتفعيل دورها الرقابي ومتابعة التطور المهني بما يتفق مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

ب- أن تعدد إحتياجات المستفيدين الداخليين والخارجين للشركات من المعلومات قد يجعل من الصعب علي مجموعة واحدة من المعايير الدولية الوفاء بهذه الإحتياجات .

ج- التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية يتأثر بعدة محددات منها تباين النظم الإقتصادية ، والنظام القانوني والضريبي للدولة وطبيعة وهيكل الملكية ووجود هيئة محاسبية مهنية متخصصة (مليجي ، ٢٠١٤) .

د - القيود المفروضة علي التنظيم المحاسبي الحالي تفشل في زيادة فائدة الكشف عن المخاطر وذلك بسبب إرتفاع سقف متطلبات الكشف عن المخاطر .

هـ- قلة الوعي بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،حيث أنها تتطلب إعداد كبيرة من الهيئات والشركات لضمان الإتساق .

و- يحتاج المعيار إلي تكاليف عالية للتدريب (Macchioni, et .al., 2015, p.2) .

ز- بيانات الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر تعاني من قصور من حيث إمكانية المقارنة وذلك للأسباب الأتية :
- تستخدم نطاقات زمنية مختلفة للإبلاغ عن حالات التعرض لمخاطر الإئتمان ، السوق والسيولة .

- المعلومات تفتقر للمقارنة أيضاً بسبب وجود بدائل عدة لتلك القيم المعرضة للخطر ، ووجود ممارسات مختلفة للإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بهيكل رأس المال والكفاية .
- عدم الموثوقية في البيانات المفصح عنها بسبب عدم مواءمة الإفصاحات للمستخدمين (Oliveira, et. al., 2011, p. 100) .
ح- عدم الثقة في البيانات المفصح عنها المتعلقة بالمخاطر وذلك بسبب :
- الإختلافات في مستوى وفائدة المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تكشف عنها الشركات والصعوبات التي تواجهها .
- فشل القطاع المصرفي في الكشف عن حجم المخاطر المرتبطة بالمنتجات المصرفية بشكل واضح (Oliveira, et. al., 2011, p. 101) .
ط- إفصاحات المخاطر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) قد لا يتضمن الشفافية أو فعالية السوق وذلك بسبب عدم توافق معايير المحاسبة الدولية مع الطريقة المستخدمة من قبل الشركات لإدارة المخاطر ، وأن تلك المعايير ليست موجهة للبنوك خصوصاً (Oliveira, et al,2011,p.114) .
ي- أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تركز علي المخاطر المالية ، وتتجاهل أن البنوك تواجه مخاطر تشغيلية يمكن أن تؤدي إلي تشتت الإبلاغ عن المخاطر ومن ثم عدم القابلية للمقارنة بين المعلومات .
ك- طبيعة المعايير الدولية القائمة علي المبادئ تعني الحكم المهني مما يؤدي إلي وجود ممارسات للإبلاغ عن المخاطر غير قابلة للمقارنة .
ل- عدم التناسق بين المؤسسات والشركات التي لديها إفصاحات حول المخاطر (Oliveira, et. al., 2011, p. 115) .

ويخلص الباحثون إلي أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) IFRS7 أضاف إضافات جديدة فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر في المؤسسات المالية زيادة عن المعيارين الدوليين IAS30,32 ، وأهم تلك الإضافات :
أ - يركز المعيار (IFRS7) علي عنصر الأهمية (الجوهر فوق الشكل) لمبلغ الأدوات المالية علي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل .
ب- ينطبق على كل كيان يحمل أدوات مالية وليس البنوك فقط.
ج- توحيد وتعزيز متطلبات الإفصاح فيما يتعلق بمخاطر الأدوات المالية في معيار واحد.
د- يتناول المعيار ٣ جوانب للإفصاح ألا وهي :
- معلومات عن أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمنشاة ومركزها المالي .
- حجم وطبيعة الخطر الذي تتعرض له المنشاة نتيجة تملكها الأدوات المالية (إفصاح كمي) .

- الطريقة المستخدمة في إدارة هذه المخاطر (إفصاح نوعي) .
هـ- عندما تسجل المنشاة انخفاضا في قيم أصولها المالية من خلال استخدام المخصصات يجب علي المنشاة الإفصاح لكل فئة من الأصول المالية عن مطابقة وإظهار مقدار التغير في ذلك الحساب الذي حصل فيه انخفاض في القيمة .
و- الإفصاح عن صافي الإرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ، والقروض والذمم المدينة والالتزامات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة .

المبحث الخمس
الدراســة الميدانيــة

استكمالاً لما تناولته الدراسة في المباحث السابقة من شرح واضح ومفصل لمنهجية وخطوات الدراسة ، والإطار النظري الذي تناول عرض الدراسات السابقة وتحليل الإطار النظري لأثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) علي تحسين مستوي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية ، والذي من خلالها تم بناء فرض الدراسة والتي حاولت الدراسة تحديد مدي تحققه من الناحية النظرية .

يتناول هذا الفصل " الدراسة الميدانية " من خلال استقراء وتحليل أراء المهنيين والمهتمين بمجال المحاسبة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) وأثر ذلك علي الإفصاح عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية ، وتتناول الدراسة الميدانية النقاط التالية :

١/٥ فرض الدراسة الميدانية .
٢/٥ الهدف من الدراسة الميدانية .
٣/٥ مجتمع وعينة البحث .
٤/٥ خصائص عينة الدراسة .
٥/٥ تصميم أداة البحث .
٦/٥ ترميز البيانات .
٧/٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة .
٨/٥ نتائج التحليل الإحصائي وإختبار الفرض .

وتــم الاعتمــاد علــي حزمــة التحليــل الإحــصائي الإصــدار الــسادس عــشر SPSS version (16) لإجراء عمليات التحليل الإحصائي المطلوبة .

١/٥ فرض الدراسة الميدانية :

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وتحقيقها للهدف منها يمكن صياغة فرض الدراسة في صورة الفرض العدمي علي النحو الأتي :

الفرض الأول : " لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) علي تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية العاملة في البيئة المصرية " .

٢/٥ الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة الميدانية في المقام الأول إلى إختبار فرض الدراسة وذلك من خلال إستطلاع أراء عينة من المهتمين بمجال الدراسة وذلك لتحديد أهمية تطبيق المعيار الدولي للتقارير

الدولي للتقارير المالية رقم (٧) وأثر ذلك علي مستوي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية .

٣/٥ مجتمع وعينة الدراسة :

في ضوء تحقيق الهدف من الدراسة يشمل مجتمع الدراسة مجموعة من الأطراف المعنية بموضوع الدراسة . وتم الإعتماد علي أسلوب العينة الحكمية في إختيار عينة الدراسة والمكونة من ١٠٦ فرد . وقد قام الباحث بتوزيع عدد من قوائم الإستقصاء علي مفردات العينة والتي شملت ٩ بنوك وهم : البنك الأهلي المصري ، البنك الأهلي المتحد ، البنك التجاري الدولي ، البنك المصري لتنمية الصادرات ، البنك الزراعي المصري ، المصرف المتحد ، بنك مصر ، بنك القاهرة وبنك الإسكان والتعمير .

جدول (١)
وضح عينة البحث وحجم إستمارات الإستقصاء المرسلة والمستلمة والخضعة للتحليل الإحصائى

بنود العينة	الإستمارات المرسلة	الإستمارات المستلمة	نسبة الإستمارات المستلمة الى المرسلة	الإستمارات المستبعدة	الإستمارات الصحيحة	الإستمارات الخاضعة للتحليل	
						عدد	نسبة
البنك الأهلي المصري	٢٥	٢٢	%٨٨	-	٢٢	٢٢	%٢٠,٧
بنك مصر	٢٥	٢٢	%٨٨	-	٢٢	٢٢	%٢٠,٧
البنك الزراعي المصري	٢٢	٢١	%٩٥,٥	-	٢١	٢١	%١٩,٩
بنك الإسكان والتعمير	١٥	١٢	%٨٠	-	١٥	١٥	%١١,٣
بنك القاهرة	١٠	٨	%٨٠	-	٨	٨	%٧,٥
المصرف المتحد	١٠	٩	%٩٠	-	٩	٩	%٨,٥
البنك الأهلي المتحد	٥	٤	%٨٠	-	٤	٤	%٣,٨
البنك التجاري الدولي	٥	٤	%٨٠	-	٤	٤	%٣,٨
البنك المصري لتنمية الصادرات	٥	٤	%٨٠	-	٤	٤	%٣,٨
الإجمالي	١٢٢	١٠٦	%٨٦,٩	-	١٠٦	١٠٦	%١٠٠

٤/٥ خصائص عينة الدراسة :

فيما يتعلق بالخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة فقد قام الباحث بإستخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة وذلك كما يلي :

اولاً : المؤهل العلمى

جدول (٢)

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسةحسب المؤهل العلمي

الفئات	أقل من بكالوريوس		بكالوريوس		ماجستير		دكتوراه		الإجمالي	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
إجمالي	٢٠	١٨.٩%	٨٠	٧٥.٥%	٥	٤.٧%	١	٠.٩%	١٠٦	١٠٠%

من الجدول السابق والذي يمثل التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي نلاحظ أن عدد الحاصلين علي درجة علمية أقل من البكالوريوس ٢٠ مفردة بنسبة ١٨.٩%من حم العينة وعدد الحاصلين علي درجة بكالوريوس ٨٠ مفردة بنسبة ٧٥.٥% من حجم العينة وبلغ عدد الحاصلين علي درجة ماجستير ٥ مفردات بنسبة ٤.٧% من حجم العينة في حين بلغ عدد الحاصلين علي درجة دكتوراه مفردة بنسبة ٠.٩% من حجم العينة .

ويوضح الشكل التالي توزيع خصائص العينة من حيث المؤهل العلمي ..

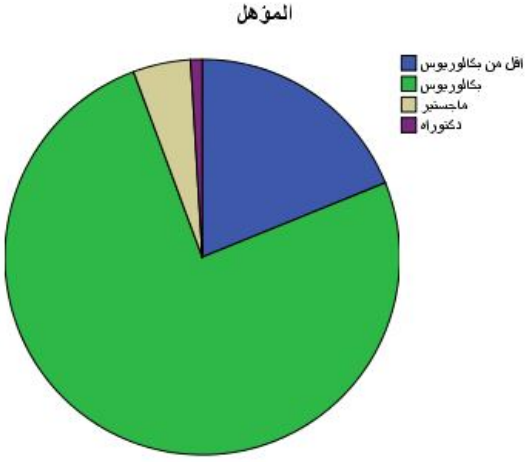

ثانياً : الخبرة العملية

الجدول التالي يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث عدد سنوات الخبرة

جدول (٣)

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسةحسب سنوات الخبرة

الفئات	أقل من ٥ سنوات		من ٥ سنوات إلي ١٠ سنوات		من ١١ سنة إلي ١٥ سنة		من ١٦ سنة إلي ٢٠ سنة		أكثر من ٢٠ سنة		الإجمالي	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
الإجمالي	١٦	١٥.١%	١٦	١٥.١%	٢٢	٢٠.٨%	١٤	١٣.٢%	٣٨	٣٥.٨%	١٠٦	١٠٠%

من الجدول السابق والذي يمثل التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة نلاحظ أن ١٦ مفردة بنسبة ١٥.١% من عينة الدراسة من أصحاب الخبرات أقل من ٥ سنوات وأيضاً ١٦ مفردة بنسبة ١٥.١% تتراوح خبراتهم من ٥سنوات إلي ١٠ سنوات كما نلاحظ أن ٢٢ مفردة بنسبة ٢٠.٨% من عينة الدراسة تتراوح خبراتهم من ١١ سنة إلي ١٥ سنة وأيضاً نجد أن ١٤ مفردة من مفردات العينة بنسبة ١٣.٢% تتراوح خبراتهم من ١٦ سنة إلي ٢٠ سنة ونلاحظ أن أصحاب الخبرات أكثر من ٢٠ سنة ، فقد بلغوا ٣٨ مفردة بنسبة ٣٥.٨% .

مما سبق يتضح أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة جيدة في مجال العمل المهني والمحاسبي حيث كان ٨٤.٩% من أفراد العينة لديهم خبرة أكثر من ٥ سنوات في العمل المحاسبي مما يعني قدرة أفراد العينة علي فهم أسئلة الإستقصاء والإجابة عليها بواقعية ودقة .

٥/٥ تصميم أداة البحث :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة علي قائمة الإستقصاء كأداة لجمع البيانات اللازمة،وقد قام الباحث بإعداد قائمة الإستقصاء من خلال الإعتماد في تصميمها علي مجموعة من الأسئلة التي تكونت لدي الباحث بعد الإنتهاء من الدراسة النظرية لموضوع البحث وحاول الباحث مراعاة الدقة قدر الإمكان عند صياغة الأسئلة وذلك من خلال توضيح ما يلي :

- توضيح بعض المصطلحات الخاصة بموضوع البحث .
- الحصول علي معلومات عامة من أفراد العينة تتعلق بالمركز الوظيفي والمؤهلات العلمية وعدد سنوات الخبرة وذلك من أجل وضع تصور عن مدي إهتمام مفردات العينة بموضوع الدراسة،كما اعتمد الباحث عند تصميم قائمة الإستقصاء علي مقياس ليكرت Likert Scale الخماسي لقياس إجابات أفراد العينة وهو مقياس مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة كل مفردة من مفردات العينة علي بنود إستمارة الإستقصاء كما في الجدول التالي :

جدول (٤)

التصنيف	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

وبالتالي فإن البند الذي يأخذ متوسط حسابي مقداره أكبر من ثلاث درجات يعتبر بنداً هاماً ومؤثراً وبالتالي يتم قبوله،في حين البند الذي لا يحقق هذا المتوسط يعتبر بنداً غير مؤثر وبالتالي يتم رفضه .

وقد تم تقسيم إستمارة الإستقصاء إلي عدد من الأجزاء هي :

الجزء الأول : مقدمة موجهة من الباحث إلي أفراد عينة الدراسة توضح بإختصار مشكلة وهدف الدراسة محل البحث بالإضافة إلي عدد من الأسئلة العامة مثل الإسم - المؤهل- الوظيفة- الجنس- العمر ... الخ

الجزء الثاني : يحتوي علي الأسئلة التي تتعلق بمدي توافر الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) .

الجزء الثالث : يحتوى علي مجموعة من الأسئلة بشأن الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان في البنوك .

وللتأكد من مدي ثبات وصدق الإستقصاء تم إجراء إختبارات الصدق والثبات لها ويتناول الباحث فيما يلي نتائج إختبار الثبات لقائمة الإستقصاء المستخدمة في الدراسة وصدقها .

١/٥/٥ إختبار الثبات :

يقصد بثبات أداة القياس أن تعطي النتائج نفسها إذا أعيد تطبيق الإستبانة علي نفس العينة في نفس الظروف أو إستقرار نتائج أداة القياس وعدم تغيرها بشكل كبير إذا تم إعادة توزيعها علي نفس الأفراد مرات عديدة خلال فترات زمنية معينة . إعتمدت الدراسة الحالية لإختبار ثبات قائمة الإستقصاء المستخدمة في الدراسة علي طريقة المقارنات الداخلية Internal Comparison Reliability وفقاً لهذه الطريقة يتم حساب معامل ألفا كرونباخ Cronbach-Alpha لجميع عبارات القائمة للتحقق من ترابطها وذلك من خلال حساب معامل التميز لكل سؤال حيث يتم حذف السؤال الذي معامل تمييزه ضعيف أو سالب وتتراوح قيمة معامل Cronbach-Alpha بين الصفر والواحد وعندما تكون قريبة من الواحد فإن ذلك يشير إلي ثبات الإستقصاء وتعتبر نسبة ٦٠% مقبولة للحكم علي ثبات قائمة الإستقصاء،وقد تم حساب معامل ألفاً كرونباخ Cronbach,s Alpha وجاءت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي :

جدول (٥)

نتائج إختبار معامل الفا كرونباخ Cronbach,s-Alpha

Case Processing Reliability

S

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	106	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	106	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.941	58

ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل ألفا كرونباخ Cronbach,s Alapha لأسئلة المقياس المستخدم في هذه الدراسة بلغت (٩٤١,) وهو معامل ثبات مقبول بدرجة كبيرة من الناحية الإحصائية حيث أنه كلما اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح كلما كان دليلاً علي ارتفاع درجة الثبات لبنود المقياس ومن ثم إمكانية الإعتماد علي نتائج التحليل الإحصائي .

٢/٥/٥ إختبار الصدق :

يقصد بصدق صلاحية قائمة الإستقصاء التأكد من أن تقيس أسئلة الإستبانة أو الإختبار ما وضعت لقياسه ،أي يقيس فعلاً الوظيفة التي يفترض أنه يقيسها.ويتحقق ذلك من قياس صدق الإتساق الداخلي لأسئلة الإستبانة والذي يعني قياس قوة الإرتباط بين درجات كل مجال ودرجات أسئلة الإستبانة الكلية وذلك كما هو مبين ..

جدول (٦)

نتائج معاملات الإرتباط بين معدل كل مجال والمعدل الكلي للفقرات

من الجدول السابق يتضح أن معاملات الارتباط السابقة معاملات ثبات داخلي مقبولة ودالة إحصائياً.وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات فقرات الإستبانة وبذلك أصبحت الإستبانة صالحة للتطبيق علي عينة الدراسة الأساسية .

٦/٥ ترميز البيانات :

يتم إعطاءرموزلأسئلة قائمة الإستقصاء علي النحو التالي :

D1 : ترمز للمؤهل .

D2 : ترمز لعدد سنوات الخبرة .

Correlations

AV_Total	AV_Z	AV_Y	AV_X		
.888**	.653**	.681**	1	Pearson Correlation	AV_X
.000	.000	.000		Sig. (2-tailed)	
106	106	106	106	N	

D3 : الوظيفة .

X1 ...X22 :ترمز إلي أسئلة الفرض الأول .

٧/٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لكي يقوم الباحث بإختبار فرض الدراسة والمتمثل في مدي أهمية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) وأثر ذلك علي تحسين مستوي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية فقد أعتمد الباحث علي مجموعة من الأساليب الإحصائية بإستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS Version 16) ولكي يقوم الباحث بتحديد الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة بيانات الدراسة الميدانية التي تم جمعها.فإن الأمر يتطلب أولاً معرفة التوزيع الإحصائي للمجتمع الذي سحبت منه العينة . وقد اعتمد الباحث في معرفة مدي تبعية البيانات إلي توزيع إحصائي معين علي إختبار كولمجروف سمرنوف (K-S) Kolmogrov-Smirnov ويقوم إختبار كولمجروف سمرنوف (K-S) Kolmogrov-Smirnov بإختبار فرض العدم بأن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي ضد الفرض البديل بأن المجتمع المسحوب منه العينة لا يتبع التوزيع الطبيعي . ويتم إتخاذ قرار بناء علي قيمة مستوي الدلالة الإحصائية (Sig) فإذا كانت قيمة مستوي الدلالة الإحصائية (Sig) أكبر من قيمة مستوي المعنوية( ) فإن هذا يعني أننا نقبل فرض العدم بأن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي وفي هذه الحالة يتم الإعتماد علي الأساليب الإحصائية الخاصة بالإختبارات المعلمية Parametric Tests . أما إذا كانت قيمة مستوي الدلالة (Sig) أقل من قيمة مستوي المعنوية ( ) فإننا في هذه الحالة نقبل الفرض البديل بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويتم الإعتماد علي الأساليب الإحصائية للإختبارات اللامعلمية Non-Parametric Tests وقد قام الباحث بإجراء هذا الإختبار علي عينة الدراسة واتضح من خلال جدول (٧) أن قيمة مستوي الدلالة (Sig) أقل من مستوي المعنوية

الدراسة واتضح من خلال جدول (٧) أن قيمة مستوي الدلالة (Sig) أقل من مستوي المعنوية ( ) (.,.5) وهذا يعني رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وذلك بدرجة ثقة ٩٥% وبالتالي سوف يقوم الباحث بالإعتماد علي الأساليب الإحصائية الخاصة بالإختبارات اللامعلمية Non-Parametric Tests .

جدول (٧)
وضح نتائج إختبار كولمجوروف-سمرنوف لإختبار الطبيعية
Kolmogrov-Smirnov Test for Normality

	Kolmogrov-Smirnov Z	Asymp-Sig (Z-Tailed)
X1	3.832	.000
X2	2.915	.000
X3	2.779	.000
X4	2.589	.000
X5	2.989	.000
X6	2.560	.000
X7	2.491	.000
X8	2.988	.000
X9	2.901	.000
X10	3.402	.000
X11	2.812	.000
X12	3.151	.000
X13	2.619	.000
X14	2.565	.000
X15	2.792	.000
X16	2.759	.000
X17	2.707	.000
X18	2.644	.000
X19	3.259	.000
X20	2.991	.000
X21	3.009	.000
X22	2.439	.000

وبعد تحديد طبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة الميدانية والتأكد من صحة استخدام الأساليب الإحصائية للإختبارات اللامعلمية سوف يقوم الباحث بإختبار فروض الدراسة من خلال ثلاث مستويات :

أولاً : تحليل وصفي لكل فقرة من فقرات قائمة الإستقصاء يمثل معرفة النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري حتي يمكن الوقوف علي الاتجاه العام للإجابات وذلك لكل عبارة.

ثانياً : إختبار Chi-Square

ويكون الهدف من هذا الإختبار هو معرفة هل هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين التكرار المتوقع المتمثل في القيمة (٣) وبين التكرار المشاهد والمتمثل في أراء عينة الدراسة وذلك لكل عبارة من عبارات قائمة الإستقصاء ويتم معرفة ذلك من خلال مقارنة مستوي المعنوية ( ) بمستوي الدلالة الإحصائية (Sig) لكل فقرة أو إستجابة فإذا كانت قيمة مستوي الدلالة الإحصائية (Sig) أقل من مستوي المعنوية ( ) دل ذلك أن هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين التكرار المتوقع والمشاهد مما يدل علي أهمية هذه الفقرة أو الإستجابة وذلك إذا كانت تحمل تكرار أو نسبة أعلي .

ثالثاً : إختبار فريدمان

وهو إختبار لامعلمي يستخدم للمقارنة بين أكثر من مجموعتين حيث يقوم الإختبار بإعطاء ترتيب لكل مجموعة ويقيس هذا الترتيب أهمية هذه المجموعة ويقوم هذا الإختبار بتحديد الفروق الجوهرية بين أداء العينات من خلال مقارنة مستوي الدلالة الإحصائية (Sig) بمستوي المعنوية (= 5.,.) فإذا كانت قيمة (Sig) أكبر من مستوي المعنوية (5.,.) فإن ذلك يعني قبول الفرض العدمي (عدم وجود إختلافات بين أراء العينة) أما إذا كانت قيمة (Sig) أقل من من مستوي المعنوية ( ) فإن ذلك يعني رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود إختلافات جوهرية بين أراء العينة .

٨/٥ نتائج التحليل الإحصائى وإختبار الفرض

الأتي هو نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية وإختبار صحة الفرض ..

١/٨/٥ نتائج إختبارات التحليل الإحصائى

ينص الفرض علي أنه : " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) علي تحسين مستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في البيئة المصرية " ، ويمكن إختبار مدي صحة هذا الفرض من خلال قياس إستجابات عينة الدراسة علي الأسئلة من (١-٢٢) الواردة في قائمة الإستقصاء ويقوم الباحث بتطبيق الإختبارات الثلاثة سالفة الذكر وذلك كما يلي :

أولاً : نتائج التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعياري المتعلق بأهمية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) وأثر ذلك علي الإفصاح عن مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية .

جدول (٨)
التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعيارى
للأسئلةمن ١ إلى ٢٢ فى قائمة الاستقصاء

السؤال	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام
X1	63	37	6	0	0	4.5377	0.6043	موافق تماماً
	59.4%	34.9%	5.7%	0	0			
X2	39	58	6	2	1	4.2453	0.7278	موافق
	36.8%	54.7%	5.7%	1.9%	0.9%			
X3	47	50	8	0	1	4.3396	0.7022	موافق
	44.3%	47.2%	7.5%	0	0.9%			
X4	43	48	13	2	0	4.2453	0.7408	موافق
	40.6%	45.3%	12.3%	1.9%	0			
X5	28	59	17	1	1	4.0566	0.7410	موافق
	26.4%	55.7%	16%	0.9%	0.9%			
X6	46	40	17	0	3	4.1887	0.9063	موافق تماماً
	43.4%	37.7%	16%	0	2.8%			
X7	42	51	12	0	1	4.2547	0.7311	موافق
	39.6%	48.1%	11.3%	0	0.9%			
X8	31	60	12	3	0	4.1226	0.7131	موافق
	29.2%	56.6%	11.3%	2.8%	0			
X9	32	56	15	2	1	4.0943	0.7749	موافق
	30.2%	52.8%	14.2%	1.9%	0.9%			
X10	55	44	7	0	0	4.4528	0.6192	موافق تماماً
	51.9%	41.5%	6.6%	0	0			
X11	47	46	11	2	0	4.3019	0.7325	موافق تماماً
	44,3%	43.4%	10.4%	1.9%	0			
X12	41	53	9	7	6	3.9623	1.1034	موافق
	34.9%	44.3%	8.5%	6.6%	5.7%			
X13	41	53	10	2	0	4.2547	0.7045	موافق
	38.7%	50%	9.4%	1.9%	0			
X14	38	46	17	4	1	4.0943	0.8677	موافق
	35.8%	43.4%	16%	3.8%	0.9%			
X15	37	46	13	9	1	4.0283	0.9507	موافق
	34.9%	43.4%	12.3%	8.5%	0.9%			
X16	33	56	16	0	1	4.1321	0.7312	موافق
	31.1%	52.8%	15.1%	0	0.9%			

موافق تماماً	0.7948	4.3019	1	3	7	47	48	X17
			0.9%	2.8%	6.6%	44.3%	45.3%	
موافق	0.7684	4.2170	0	4	10	51	41	X18
			0	3.8%	9.4%	48.1%	38.7%	
موافق	0.7227	4.1981	1	3	4	64	34	X19
			0.9%	2.8%	3.8%	60.4%	32.1%	
موافق	0.7743	4.1698	1	3	9	57	36	X20
			0.9%	2.8%	8.5%	53.8%	34%	
موافق	0.7804	4.0189	0	5	16	57	28	X21
			0	4.7%	15.1%	53.8%	26.4%	
موافق	0.7576	4.1604	0	2	17	49	38	X22
			0	1.9%	16.1%	46.2%	35.8%	
موافق	**0.7762**	**4.1940**	**20**	**54**	**252**	**1122**	**884**	**الإجمالي**
			0.9%	**2.3%**	**10.8%**	**48.1%**	**37.9%**	

يتضح من الجدول السابق أن هناك إتجاه عام من أفراد العينة علي الموافقة علي العبارات التي تختبر الفرض المتعلق بأهمية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم(٧) علي تحسين مستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية. حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي لجميع العبارات علي مستوي عينة الدراسة أكبر من٣،في حين بلغ المتوسط الحسابي العام لجميع الأسئلة 4.1940 وهو مؤشر جيد يبين ويوضح إقرار وموافقة أفراد العينة علي أهمية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) علي تحسين مستوي الإفصاح عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية،وكما بلغ أيضاً معامل الإختلاف بين أراء أفراد العينة حول الإجابات المختلفة لأهمية تطبيق هذا المعيار 18.4% وهذا يدل علي أن هناك تجانس وتقارب في أراء العينة بنسبة 81.6% حول أهمية تطبيق هذا المعيار .

ثانياً : إختبار Chi-Square

يوضح الجدول التالي نتائج إختبار كا² علي الأسئلة من (١-٢٢) والتي تقوم بإختبار الفرض الأول ..

جدول (٩)
نتائج إختبار كا² للفرض الأول

العبارة	نسبة الموافقة	Sig مستوي الدلالة الإحصائية لإختبار chi- square
X1	94.3%	.000
X2	91.5%	.000
X3	91.5%	.000
X4	85.9%	.000
X5	82.1%	.000
X6	81.1%	.000
X7	87.7%	.000
X8	85.8%	.000
X9	83%	.000
X10	93.4%	.000
X11	87.7%	.000
X12	79.2%	.000
X13	88.7%	.000
X14	79.2%	.000
X15	78.3%	.000
X16	83.9%	.000
X17	89.6%	.000
X18	86.8%	.000
X19	82.5%	.000
X20	87.8%	.000
X21	80.2%	.000
X22	82%	.000

من الجدول السابق نجد أن مستوي الدلالة الإحصائية (صفر= sig) لجميع الفقرات وهي أقل من مستوي المعنوية (٠.٠٥= α) وهذا يعني رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بأن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) علي تحسين مستوى الإفصاح المحاسبى عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية وذلك بدرجة ثقة ٩٥% .

ثالثاً : إختبار فريدمان Friedman

يستخدم إختبار فريدمان لقياس وترتيب الأهمية النسبية لأراء المستقصي منهم حول أهمية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) وأثر ذلك علي تحسين مستوي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية .

جدول (١٠)
يوضح ترتيب الأهمية النسبية لأراء المستقصى منهم عن مدى أهمية تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية رقم (٧) وأثر ذلك علي تحسين مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية

العبارة	متوسط الرتب	Chi-square الجدولية	مستوي الدلالة الإحصائية Sig
X1	14.19	79.921	.000
X2	11.86		.000
X3	12.29		.000
X4	11.80		.000
X5	10.08		.000
X6	11.62		.000
X7	11.62		.000
X8	10.40		.000
X9	10.45		.000
X10	13.45		.000
X11	12.20		.000
X12	10.72		.000
X13	11.83		.000
X14	10.94		.000
X15	10.63		.000
X16	10.68		.000
X17	12.50		.000
X18	11.83		.000
X19	11,52		.000
X20	11.40		.000
X21	9.98		.000
X22	11.00		.000

من الجدول السابق يتضح أن قيمة مستوي الدلالة الإحصائية (صفر =sig) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥ = α) وهذا يعني وجود إختلاف لأراء المستقصي منهم حول العبارة الأكثر أهمية وتأثيراً في تطبيق المعيار الدولي رقم (٧) وأثرها علي تحسين مستوي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية ، ويوضح الجدول السابق أهمية وترتيب كل عبارة من العبارات في التأثير علي تطبيق المعيار الدولي .

٦- خلاصة ونتائج وتوصيات البحث والبحوث المستقبلية :

١/٦ خلاصة ونتائج البحث :

إستهدف هذا البحث دراسة أثر تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) علي تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية .ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذا البحث إلى شقين ، الشق النظري لتأصيل موضوع البحث وإستطلاع الجهود السابقة في هذا المجال . والشق الميداني لإختبار فرض البحث ، وذلك من قائمة إستقصاء مكونة من عدة أجزاء الجزء الأول : مقدمة موجهة من الباحث إلي أفراد عينة الدراسة توضح بإختصار مشكلة وهدف الدراسة محل البحث بالإضافة إلي عدد من الأسئلة العامة مثل الإسم – المؤهل- الوظيفة- الجنس- العمر... الخبرة ، الجزء الثاني : يحتوي علي الأسئلة التي تتعلق بمدي توافر الإفصاح

المحاسبي عن مخاطر الإئتمان طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) وعددها ٢٢ سؤال ، والتي تهدف إلي معرفة أثر تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) علي تحسين مستوي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان . وقد إعتمد الباحثون في إختبار فرض البحث على إستخدام نتائج التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعيارى ، إختبار Chi-Square ، وإختبار فريدمان Friedman. وقد تم التطبيق على ٩ بنوك تجارية مصرية ، وقد تم التوصل من خلال الدراسة النظرية والميدانية إلى النتائج التالية :

١- أن المؤسسات المالية تواجه صعوبات ومشاكل أثناء ممارسة العمل المصرفي ويرجع ذلك للعديد من الأسباب ولا يزال السبب الرئيسي لتلك المشاكل التي تواجه تلك المؤسسات هو مخاطر الإئتمان المصرفي .
٢- أهم أسباب مخاطر الائتمان التراخي تتمثل في معايير منح الإئتمان وسوء إدارة مخاطر المحفظة ، أو عدم الإهتمام بالتغيرات في الظروف الاقتصادية للمقترض والتي تؤدي بدورها إلي تدهور الوضع الإئتماني للمقترض .
٣- تمثل القروض أكبر مصدر لمخاطر الإئتمان في البنوك ، لأن أثار تلك المخاطر لا يقف علي البنك المانح فقط بل يمتد ليشمل القطاع المصرفي بالكامل وذلك نظراً لعظم الدور الذي تلعبه البنوك في الدول النامية .
٤- التنوع سواء في المخاطر أو في محفظة الإئتمان أمر حيوي ومهم للغاية يؤدي إلي تقليل المخاطر الإئتمانية .
٥- أن الإلتزام بالضوابط الرقابية من قبل البنوك يؤدي إلي تخفيف مخاطر الائتمان .
٦- ضرورة وأهمية الإفصاح عن مخاطر الإئتمان في البنوك حيث أن البنوك تمثل عصب الحياة الإقتصادية .
٧- الإفصاح عن المخاطر في البنوك وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) يسهل من قياس نتائج الأعمال ويحسن من المقارنة .
٨- الإفصاح عن مخاطر الإئتمان في البنوك وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) يحسن من فرص الإستثمار في القطاع المصرفي .
٩- الإفصاح عن المخاطر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) يجعل البنوك في موضع متميز في النظام المالي وكذا أمام السلطات الرقابية والإشرافية مما يزيد من مستوي الأرباح .
١٠- الإفصاح المحاسبي عن المخاطر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) يحسن من جودة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين .
١١- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك اتجاه عام من أفراد العينة علي الموافقة علي العبارات التي تختبر الفرض المتعلق بأهمية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) علي تحسين مستوي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية .

١٢- وجود مؤشر جيد يبين ويوضح إقرار وموافقة أفراد العينة علي أهمية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية .
١٣- توصلت الدراسة الميدانية إلي وجود تجانس وتقارب في أراء العينة بنسبة عالية حول أهمية تطبيق هذا المعيار .
١٤- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) علي تحسين مستوى الإفصاح المحاسبى عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية .

١٥- كذلك أظهرت الدراسة الميدانية أن رقم الربح في القوائم المالية يعكس حقيقة المخاطر التي يتعرض لها البنك .

١٦- إن الإفصاح عن مخاطر الائتمان يؤدي إلي زيادة القيمة السوقية للبنك .

٢/٦ توصيات البحث :

١- ضرورة الموازنة بين عنصري العائد والمخاطرة في إتخاذ القرار الائتماني في البنوك والذي من شأنه أن يؤدي إلي زيادة الأرباح .

٢- ضرورة تسليح موظفي إدارات الائتمان بمهارات وتلك المهارات تحتاج إلي تقييم مستمر بصفة منتظمة .

٣- ضرورة أن يكون رجال الإئتمان جادين ومتيقظين في منح القروض ، حيث أن الخطأ في إتخاذ القرار الإئتماني يؤدي إلي تعثر القطاع المصرفي بأكمله .

٤- ضرورة الإمتثال الكامل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومقررات بازل .

٥- ضرورة الإلتزام الكامل بمعايير منح الإئتمان والتي من شأنها الحد من مخاطر الإئتمان المرتبطة بالعملية الإئتمانية .

٦- ضرورة وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالبنوك والتي من شأنه تنفيذ التعليمات الرقابية والحد من مخاطر العمل المصرفي .

٣/٦ البحوث المستقبلية المقترحة :

بعد الإنتهاء من هذا البحث إتضح لدى الباحثون أن هناك بعض الموضوعات التي يمكن أن تتناولها البحوث المستقبلية بالبحث والدراسة يمكن توضيحها كما يلي :

١- أثر الإفصاح المحاسبي عن المخاطر على قيمة البنوك .

٢- محددات الإفصاح المحاسبي في البنوك وأثرها علي القيمة السوقية للبنك .

٣- أثر النظم والتشريعات الحكومية في الإفصاح عن المخاطر .

المراجـع

أولاً : المراجع العربية

أ - الكتب العلمية :

١- حماد ، طارق عبدالعال (٢٠٠٨) ،إدارة المخاطر (أفراد - إدارات – شركات - بنوك) ، الإسكندرية ، الدار الجامعية .

٢- الحمزاوي ، محمد كمال (٢٠٠٠) ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، الطبعة الثانية الإسكندرية ، منشاة المعارف .

٣- الخطيب ، سمير (٢٠٠٥) ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، الإسكندرية ، منشاة المعارف .

٤- حنان ، رضوان حلوة (١٩٩١) ، " نظرية المحاسبة " ، مديرية الكتب والمطبوعات ، حلب .

٥- الحيالي ، وليد ناجي (٢٠٠٧) ، " نظرية المحاسبة " الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك .

٦- الشيرازي ، مهدي عباس (١٩٩١) ، " نظرية المحاسبة " ، مطبعة السلاسل، الكويت.

٧- الصبان ، سمير محمد (١٩٩٦) ، دراسات في الأصول المالية - أصول القياس والاتصال المحاسبي ، الدار الجامعية ، بيروت .

٨- عبدالرحمن ، ابتهاج مصطفي (٢٠٠٠) ، إدارة البنوك التجارية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار النهضة العربية .

٩- فوده ، شوقي السيد (٢٠١٣) ، أصول مرجعة الحسابات (الأسس العلمية والمهنية في المراجعة) ، مصر ، كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ ، مطبعة غباشي بطنطا .

ب- الدوريات العلمية :

١- صالح ، رضا إبراهيم (٢٠٠٦) ، " تقييم مستوي الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة جامعة طنطا ، العدد الثاني ، الملحق الأول .

٢- العيسي ، ياسين أحمد (٢٠١٢) ، " مدي تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع : الأدوات المالية / الإفصاحات - دراسة ميدانية علي البنوك الأردنية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، مجلد ٨ ، عدد ١.

٣- الغبان ، ثائر صبري محمود (٢٠٠٧) ، " تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية علي وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية (دراسة تطبيقية) " ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد (٢٧) .

ج- الرسائل العلمية :

١- إسماعيل ، كريمة إسماعيل أحمد (٢٠١٥) ، " نموذج محاسبي مقترح لتحسين قرارات منح الائتمان بالبنوك المصرية " ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

٢- لايقة ، رولا كاسر (٢٠٠٧) ، " القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الإستثمار" ، (دراسة تطبيقية علي المديرية العامة للمصرف التجاري السوري) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة تشرين ، سوريا .

٣- محمد ، عمر إبراهيم (٢٠١٤) ، " محددات القياس والإفصاح عن مخاطر التشغيل في البنوك التجارية العراقية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة .

د - المؤتمرات العلمية :

١- بلعجوز ، حسين (٢٠٠٥) ، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " ، مداخلة مقدمة إلي الملتقي الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة : منافسة – مخاطر –تقنيات ، جامعة جيجل ، ٦-٧ جوان ، الجزائر .

٢- صالح ، مفتاح (٢٠٠٧) ، " المخاطر الائتمانية "تحليلها – قياسها - إدارتها والحد منها " ، مداخلة مقدمة إلي المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الزيتونة ، ١٦-١٨ نيسان ، الأردن .

٣- مليجي ، مجدي مليجي عبدالحكيم (٢٠١٤) ، " أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية " ، دراسة نظرية تطبيقية ، بحث مقدم إلي عمادة البحث العلمي -جامعة سلمان بن عبدالعزيز ، المملكة العربية السعودية .

هـ- مصادر أخري متنوعة :

١- البنك المركزي المصري (٢٠٠٢) ، دليل التعليمات الرقابية ، الصادر عن قطاع الرقابة والإشراف ، القاهرة .

٢- ـــــــ (٢٠٠٦) ، متطلبات رأس المال الخاص بمخاطر الائتمان (ورقة للمناقشة) ، وحدة تطبيق مقررات بازل ٢ ، قطاع الرقابة والإشراف .

٣- ـــــــ (٢٠٠٨) قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

ثانياً : المراجع الأجنبية

A- Books:

1-**Keegan, M. (2004)**, Management of Risk–Principles and Concepts. The Orange Book. London: HM Treasury.

B- Periodicals:

1-**Amidu,Mohammed and Hinson, Robert. (2006),** " Credit Risk, Capital Structure and Lending Decisions of Banks in Ghana". Journal Banks and Bank Systems. No1, Vol. 1, p.p 93-101.

2-**Amoaka, G. & Asante, S. (2012),** " Comliance with International Financial Reporting Standard (7) (IFRS7) : A study of Listed Banks in Ghana" Research Journal of Finance & Accounting. No. 4. Vol. 3. ISSN 2222-1697.

3-**Atanasovski Atanasko, (2015),** " Empirical Investigation into the Determinants of Compliance with IFRS 7 Disclosure Requirements" Business Administration and Business Economic, No. 2, Vol. 11.

4-**Ben Othman Hakim, Anas Kossentini, (2015),** " IFRS adoption strategies and theories of economic development: Effects on the development of emerging stock markets", Journal of Accounting in Emerging Economies, No. 1, Vol. 5.

5- **Cebenoyan, A. Sinan and Strahan, E. Philip. (2004),** "Risk Management, Capital Structure And Lending at Banks", Journal of Banking & Finance, No. 28.

6- **Cornee Simon & David Masclet and Gervais Thenet. (2012),** " Credit Relationships: Evidence from Experiments with Real Bankers, Journal of Money, Credit and Banking, No. 5, Vol. 44,.

7- **Dana Kubíčková, Irena Jindřichovská1. (2016),** Comparability and Reliability of Financial Information in the Sector of Czech SMES (ten years of IFRS as a part of Czech accounting context). European Research Studies Volume XIX, Issue 4, P.P. 64 – 77.

8- **Gama, A. & Geralds, H. (2012),** " Credit Risk Assessment and Impact of The New Basel Capital Accord on Small and Medium-Sized Enterprises: An Empirical Analysis Management Research Review. No. 8. Vol. 35. p.p727-749.

9- **Gebhardt, G. & Farkas, Z, Novotny. (2011),** " Mondatary IFRS Adoption and Accounting Quality of European Babks". Journal of Business Finance & Accounting.No. 3,4, Vol. 38. p.p289-333.

10- **Gyamfi Mike Adu. (2016),** " The Relevance of Basel Iii In Ensuring Prudent Risk Management In Banking " Journal of Insurance and Financial management, Vol. 2, No. 1, pp30-43.

11- **Hakenes Hendrik & Isabel Schnabel. (2010),** " Credit Risk Transfer and Bank Competition, Journal of Financial Intermediation, No. 3,.Vol. 9, pp308 -332.

12- **Foos, Danial. Norden, Lars and Weber, Martin. (2012),** "Loan Growth and Riskiness of Banks". Journal of Banking & Finance. No. 12. Vol. 34. p.p2929-2940.

13- **Lipunga, A. & Nun, T. (2014),** "Risk Disclosure Practices of Malawian Commercial Banks. Journal of Contemporary, Issues in Business Research. No. 3, Vol. 3, pp154-167.

14- **Mensah, Ben Kwame, (2017),** " Does the corruption perception level of a country affect listed firms' IFRS 7 risk disclosure compliance " ? The International Journal of Business in Society, Vol . 17 No 4, Pp . 727-747.

15- **Mohammed Hossain. (2008),** " The Extent of Disclosure in Annual Reports of Banking Companies: The Case of India", European Journal of Scientific Research Vol. 23, No. 4, pp.660-681.

16- **Almutawaa, A. (2010),** "Disclosure Level and Compliance With IFRSs: An Empirical Investigtion of Kuwaiti Companies". International Business and Economic Research Journal. No. 5. Vol. 9, p.p33-50.

17- **Naher Shamsun et. al., (2016),** " Risk disclosure, cost of capital and bank**,** performance", International Journal of Accounting & Information Management, No. 4, Vol. 24, pp.476-494.

18- **Nier W. Erlend. (2005),** "Bank Stability and Transparency". Journal of Financial Stability, Bank of England, Vol. 1, pp. 342-354.

19- **Oliveira Jonas, Lúcia Lima Rodriguesand Russell Craig, (2011),** "Voluntary risk reporting to enhance institutional and organizational legitimacy: Evidence from Portuguese banks", Journal of Financial Regulation and Compliance, No. 3, Vol. 19, pp.271-289.

20- **Oliveira Jonas, Lucia Lima Rodrigues and Russell Craig. (2011),** "Risk-related disclosure practices in the annual reports of Portuguese credit institutions: An exploratory study, Journal of Banking Regulation, No. 2, Vol.12, pp. 100–118.

21- **Prochazka David, (2017),**" Specifics Of Ifrs Adoption By Central and Eastern European Countries": Evidence From Research, Scientific Annals of Economics and Business, Vol. 42, No. 1, pp 59-81.

22- **Samaha Khaled, Hichem Khlif,(2016)**, "Adoption of and compliance with IFRS in developing countries: A synthesis of theories and directions for future research", Journal of Accounting in Emerging Economies, No. 1, Vol. 6, pp. 33-49.

23- **Sarea Adel Mohammed, Zahra Abdulla Al Dalal, (2015),** "The level of compliance with International Financial Reporting Standards (IFRS 7): Evidence from Bahrain Bourse", World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development, No. 3, Vol. 12, pp. 231-244.

24- **Tahat Yasean A, Theresa Dunne, Suzanne Fifield and David M. Power, (2016),** " The impact of IFRS 7 on the significance of financial instruments disclosure: Evidence from Jordan**",** Accounting Research Journal, No. 3, Vol. 29, pp . 241-273.

25- **Waweru, Nelson. M, Mkalani, Victor (2009)**, "Commercial Banking Crises in Kenya: Causes and Remedies: Global Journal of Finance and Banking. No. 3, Vol. 3, p.p23-43.

C-Thesis:

1- **Pasternak, Y. (2011),** "IFRS Risk Disclosure". Master Thesis Accounting and Finance. Erasmus University.

2- **Tahat, Yasean. (2013),** "The Usefulness of Financial Interments Disclosure: Evidence from Jordon. (ph.D)". University of Dundee.

3- **Wang Yang. (2013),** " Credit Risk Management in Rural Commercial Banks in China" A Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy in the School of Accounting, Financial Services and Law.

4- **Wany, X. (2014),** "The Effects of IFRS7 Adoption : A study of Risk Disclosure in Western European Commercial Bank. Master Thesis Accounting and Finance, Erasmus University.

D- conferences:

1-**Hess, Kurt Arthur Grimes and Mark J. Holmes. (2009)** Credit Losses In ustralasian Banking", Department of Economics, Working Paper in Economics 08/10.

2- **Macchioni Riccardo, Clelia Fiondellab, Marco Maffeic, and Claudia Zagaria, (2015)**, "Enhancing the Usefulness of Qualitative Risk Disclosure: The Role of Banking Regulation in Italy" Proceedings of 32nd International Business Research Conference 23 - 25 November, 2015, Rendezvous Hotel, Melbourne, Australia.

E-Others:

1- **Bischof, Jannis. (2016),** A Tale of Two Regulators: Risk Disclosures, Liquidity, and Enforcement in the Banking Sector ,Available at ssrn : https://ssrn.com.

2- **Gebhardt Günther, Zoltán Novotny-Farkas. (2017),** " Comparability and predictive ability of loan loss provisions-The role of accounting regulation versus bank supervision", summer workshop of the Institute of Economics of the Hungarian Academy of Sciences in Budapest.

3-**Huian, M, C. (2010),** Impact of Current Financial Crisis on Disclosures on Instruments. Faculty of Economic and Business Administration, University of Lasi, Romania.

4-**Kryvych,Ya & I. Makarenko, (2013),** "Banking Risks: Enhancing Requirements Concerning Risk Management and Information Disclosure", SHEE " Ukrainian Academy of Banking of the National Bank of Ukraine.

5- **Sowerbutts Rhiannon and Peter Zimmerman. (2013),** " Banks' disclosure and financial stability", Bank of England Quarterly.

6- **Vašiček Vesna and Sanja Broz Tominac. (2012),** " Disclosure of Credit Risk According To IFRS, Basel II Pillar 3 and National Supervisor – Croatian Case, 7th Annual London Business Research.

7- **Vicent, T, Papa. & Sandra, J. P. (2011),** User Perspectives on Financial Instrument Risk Disclosure under (IFRS7).CFA Institute.

F-Websites:

-www.ifrs.org.

-www.iefpedia.com.

ملاحق البحث

جامعة كفرالشيخ
كلية التجـــارة
قسم المحاسبـــة

ملحق رقم (١)

قائمة إستقصـــاء

السيد الأستاذ الفضل / .....

تحية طيبة .. وبعد ،

تشكل هذه الإستبانة جزء من رسالة ماجستير فى المحاسبة بعنوان : " الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان المصرفي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) ومقررات بازل " .. يقدمها الباحث إستكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة الماجستير في المحاسبة كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ .

ونظراً لما لديكم من معرفة علمية وخبرة عملية علي صلة بموضوع البحث ، لذا نأمل منكم الحصول علي العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث . لذا نرجو التكرم بأن تتم الإجابة علي الأسئلة المطروحة في الإستبانة بكل صراحة وموضوعية لما لذلك من أهمية قصوي علي دقة النتائج التي ستكشفها الدراسة .

وأنا إذ أشكر لكم سلفاً الجهد المبذول في تعبئة الإستبانة ، أعد سيادتكم بأن المعلومات التي ستقدمونها ستبقي طي الكتمان ، وستعامل بكل سرية ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي ، ودمتم عوناً وسنداً للبحث العلمي والباحثين .

وشكراً لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التحية والإحترام

الباحث

مصطفى كمال الشامي

لجنـــــــة الإشـــــــراف

أستاذ دكتور	دكتور
شوقى السيد فوده	**سيد عبدالفتاح سيد**
أستاذ المحاسبة الخاصة	**أستاذ المحاسبة المساعد**
كلية التجارة – جامعة كفرالشيخ	**كلية التجارة – جامعة كفرالشيخ**

القسم الأول : يحتوى علي البيانات الشخصية

- المصطلحات المستخدمة :

تخفيف المخاطر : تعني تقليل المخاطر وتخفيضها وتقوم علي أساس منع الخطر والحد من الخسائر .

التعرضات : التقصير في سداد الأصل والفوائد وهو ما يتعرض له البنك من مخاطر (المتأخرات) .

الاضمحلال: هو تناقص القيمة وتعني تجاوز القيمة الدفترية للأصل (المبلغ الذي تم الاعتراف به - مجمع الإهلاك) قيمته الإستردادية .

الأدوات المالية : أي نوع من الأصول يكون قابل للتداول ، وهي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لكيان معين وإلتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لكيان أخر .

- مفتاح الاستمارة : وجود أوزان ترجيحية للإجابات تتراوح بين ٥-١ وممثلة فى :

موافق بشدة = ٥ موافق = ٤ محايد = ٣ غير موافق = ٢

وغير موافق بشدة = ١

الرجاء وضع علامة (√) في مربع الإجابة المناسبة :

١- الاسم (اختياري) : .....

٢- الجنس : ( ) ذكر ( ) أنثي

٣- العمـر : ( ) أقل من ٣٠ سنة ( ) من ٣٠ إلي ٤٠ سنة

( ) من ٤٠ س ( ) أكبر من ٥٠ سنة

٤- المؤهل العلمي : ( ) أقل من بكالوريوس ( ) درجة بكالوريوس

( ) درجة ماجستير ( ) درجة دكتوراه

٥- سنوات الخبرة : ( ) أقل من ٥ سنوات ( ) من ٥إلي ١٠ سنوات

( ) من ١١ إلي ١٥ سنة ( ) من ١٦ إلي ٢٠ سنة

( ) أكثر من ٢٠ سنة

٦- الوظيفـة : ( ) مدير عام ( ) مدير إدارة

( ) نائب مدير إدارة ( ) أخري

القسم الثانى : يحتوى على الأسئلة التى تتناول الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ..

فقرات الإستبانة : الرجاء وضع علامة (√) في المكان الذي تراه مناسباً :

أولاً : المحور الأول .. يختص بالإجابة عن مدي توافر الإفصاح المحاسبي عن متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) وهو الفرض الأول للدراسة : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) علي الإفصاح عن مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية .

محتوي الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أ) طبيعة ومدي المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية					
١-الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي والأداء المالي للبنك.					
٢- الإفصاح عن طبيعة ومدي المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية والتى يعترض لها البنك أثناء وفي نهاية الفترة المالية وكيفية إدارة البنك لهذه المخاطر .					
٣- الإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي القوائم المالية تقييم طبيعة ومدي المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي يتعرض لها البنك في نهاية الفترة المالية .					
٤- الإفصاح عن ملخص للبيانات الكمية حول تعرض البنك لتلك المخاطر في نهاية الفترة المالية .					
٥- الإفصاح عن حالات تركيز المخاطر ويشمل وصف لكيفية تحديد الإدارة لحالات تركيز المخاطر .					
٦- إذا كانت البيانات الكمية التي تم الإفصاح عنها في نهاية الفترة المالية لا توضح تعرض البنك للمخاطر فإن علي البنك تقديم مزيد من المعلومات لتوضيح مدي التعرض للمخاطر.					
ب) عدم الوفاء والإخلال بالشروط					
٧- الإفصاح عن أية حالات عدم وفاء للقروض المستحقة الدفع خلال الفترة بالمبلغ الأصلي أو الفائدة					
٨- الرصيد الدفتري للقروض المستحقة التي لم يتم الوفاء بها في نهاية الفترة المالية					
٩- الإفصاح عن حالات معالجة عدم الوفاء أو أعيد التفاوض بشأنها قبل إعتماد إصدار القوائم المالية					

محتوي الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
ج) الأصول المالية التي انقضي استحقاقها أو انخفضت قيمتها					
١٠- الإفصاح عن تحليل لإعمار الأصول المالية التي حل تاريخ إستحقاقها في نهاية الفترة المالية ولكن لم تنخفض قيمتها					
١١- الإفصاح عن تحليل أعمار الأصول المالية التي إنخفضت قيمتها كل علي حدة في تاريخ نهاية الفترة المالية .					
د) خطر الإئتمان					
١٢- الإفصاح عن المبلغ الذي يمثل أقصي درجة تعرض لمخاطر الإئتمان في نهاية الفترة المالية بدون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات محتفظ بها					
١٣- الإفصاح عن البنود المحتفظ بها كضمان وأثرها المالي فيما يخص المبلغ الذي يمثل أقصي درجة تعرض لمخاطر الإئتمان					
١٤- الإفصاح عن معلومات حول أنواع الإئتمان للأصول المالية التي لم تنقضي فترة إستحقاقها ولم تنخفض قيمتها					
هـ) حساب مخصص خسائر الإئتمان					
١٥- يقوم البنك بتسجيل الإنخفاض في قيمة الأصول بسبب خسائر الإئتمان في حساب مستقل بدلاً من تخفيض الرصيد الدفتري للاصل مباشرةً					
١٦- الإفصاح عن التغيرات في حساب المخصص أثناء الفترة بالنسبة لكل فئة للأصول المالية.					
و) الضمانات					
١٧- الإفصاح عن الرصيد الدفتري للاصول المالية المرهونة كضمان للإلتزامات أو الإلتزامات المحتملة					
١٨- الإفصاح عن الأحكام والشروط المتعلقة بتلك الضمانات					
١٩- الإفصاح عن القيمة العادلة للضمان المحتفظ به.					
٢٠- الإفصاح عن القيمة العادلة لأي ضمان تم بيعه أو إعادة رهنه وما إذا كان علي البنك إلتزام بإعادته					
٢١- الإفصاح عن الشروط والأحكام المتعلقة بإستخدام البنك للضمانات					
٢٢- الإفصاح عن سياسة البنك الخاصة بالتصرف في هذه الأصول المقدمة له كضمان أو باستخدامها في عملياته وذلك للأصول التي لا تكون قابلة للتحويل بسهولة للنقد					

ملحق رقم (٢)

ترميز البيانات

- تم إعطاء رموز لأسئلة قائمة الإستقصاء علي النحو التالي :

D1: ترمز للمؤهل.

D2 : ترمز لعدد سنوات الخبرة.

D3: ترمز للوظيفة.

X : ترمز إلي أسئلة الفرض الأول كالتالي:

X1: الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي والأداء المالي للبنك.

X2 : الإفصاح عن طبيعة ومدي المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية والتى يعترض لها البنك أثناء وفي نهاية الفترة المالية وكيفية إدارة البنك لهذه المخاطر .

X3: الإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي القوائم المالية تقييم طبيعة ومدي المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي يتعرض لها البنك في نهاية الفترة المالية.

X4: الإفصاح عن ملخص للبيانات الكمية حول تعرض البنك لتلك المخاطر في نهاية الفترة المالية.

X5: الإفصاح عن حالات تركيز المخاطر ويشمل وصف لكيفية تحديد الإدارة لحالات تركيز المخاطر.

X6: إذا كانت البيانات الكمية التي تم الإفصاح عنها في نهاية الفترة المالية لا توضح تعرض البنك للمخاطر فإن علي البنك تقديم مزيد من المعلومات لتوضيح مدي التعرض للمخاطر.

X7: الإفصاح عن أية حالات عدم وفاء للقروض المستحقة الدفع خلال الفترة بالمبلغ الأصلي أو الفائدة.

X8: الرصيد الدفتري للقروض المستحقة التي لم يتم الوفاء بها في نهاية الفترة المالية.

X9: الإفصاح عن حالات معالجة عدم الوفاء أو أعيد التفاوض بشأنها قبل إعتماد إصدار القوائم المالية.

X10: الإفصاح عن تحليل لإعمار الأصول المالية التي حل تاريخ إستحقاقها في نهاية الفترة المالية ولكن لم تنخفض قيمتها.

X11: الإفصاح عن تحليل أعمار الأصول المالية التي إنخفضت قيمتها كل علي حدة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

X12: الإفصاح عن المبلغ الذي يمثل أقصي درجة تعرض لمخاطر الإئتمان في نهاية الفترة المالية بدون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات محتفظ بها.

X13 : الإفصاح عن البنود المحتفظ بها كضمان وأثرها المالي فيما يخص المبلغ الذي يمثل أقصي درجة تعرض لمخاطر الإئتمان.

X14: الإفصاح عن معلومات حول أنواع الإئتمان للأصول المالية التي لم تنقضي فترة إستحقاقها ولم تنخفض قيمتها.

X15: يقوم البنك بتسجيل الإنخفاض في قيمة الأصول بسبب خسائر الإئتمان في حساب مستقل بدلاً من تخفيض الرصيد الدفتري للاصل مباشرةً.

X16: الإفصاح عن التغيرات في حساب المخصص أثناء الفترة بالنسبة لكل فئة للأصول المالية

X17: الإفصاح عن الرصيد الدفتري للاصول المالية المرهونة كضمان للإلتزامات أو الإلتزامات المحتملة.

X18: الإفصاح عن الأحكام والشروط المتعلقة بتلك الضمانات.

X19: الإفصاح عن القيمة العادلة للضمان المحتفظ به.

X20: الإفصاح عن القيمة العادلة لأي ضمان تم بيعه أو إعادة رهنه وما إذا كان علي البنك إلتزام بإعادته.

X21: الإفصاح عن الشروط والأحكام المتعلقة بإستخدام البنك للضمانات.

X22: الإفصاح عن سياسة البنك الخاصة بالتصرف في هذه الأصول المقدمة له كضمان أو باستخدامها في عملياته وذلك للأصول التي لا تكون قابلة للتحويل بسهولة للنقد.